الاستغلال الفرنسي لليورانيوم في جمهورية النيجر نموذجاً لتكريس التبعية الاستعمارية الفرنسية بعد الاستقلال ١٩٦٠- ١٩٨١

د. أسامة عبد التواب محمد عبد العظيم

مدرس التاريخ الحديث والمعاصر- بكلية الدراسات الأفريقية – جامعة القاهرة

الملخص:

تقدم هذه الدراسة رؤية لاستغلال فرنسا لليورانيوم في النيجر؛ التي تعد واحدة من الدول الغنية بهذا المعدن الاستراتيجي بالغ الأهمية ، والذي صار مطلبًا مهمًا للقوى الساعية للتصنيع النووي مدنيًا وعسكريًا. ولما أدركت فرنسا ما تمتلكه النيجر –التي كانت مستعمرة فرنسية– من مقدرات بأحجامٍ هائلة من هذا المعدن الاستراتيجي؛ فقد عزمت على أن يكون لها نصيب الأسد منه، فخططت للهيمنة والسيطرة عليه. ومن هنا سعت لضمان الوصول الحر والمستمر إلى اليورانيوم؛ لا سيما أن توريده المنتظم يعد أمرًا حيويًا للغاية، ويسهم في التشغيل السليم والمنتظم للصناعات الذرية وتطوير برنامجًا طموحًا للطاقة النووية. ولذلك فقد كانت هناك علاقة وثيقة بين أهمية النيجر باعتبارها موردًا رئيسًا لليورانيوم بالنسبة لفرنسا وبين الوجود الفرنسي السياسي والاقتصادي والعسكري القوي والمستمر في هذا البلد الأفريقي، فيما يمكن تسميته (التبعية الاستراتيجية) وذلك للحاجة المستمرة والملحة لهذا المعدن من جانب فرنسا وبالتالي وضع السياسات الضامنة للحصول عليه، لذا رأت ضرورة التحكم في الخطط الاقتصادية والتنموية لهذه الدولة حديثة الاستقلال، بل وتطرق الأمر أيضًا إلى التحكم في نظامها السياسي وتوجهاته الخارجية.

الكلمات المفتاحية:

.النيجر – فرنسا – اليورانيوم – الاستغلال الفرنسي – أفريقيا الفرنسية

French exploitation of uranium in the Republic of Niger A model for the consolidation of French colonial dependency after independence

1981 – 1960

Osama Abdel Tawab Mohammed Abdel Azim

Summary:

This study provides a view of France's exploitation of uranium in Niger; which is one of the countries rich in a very important strategic metal, which is uranium, which has become an important requirement for the forces seeking civil and military nuclear manufacturing. When France realized that Niger, which was a French colony, possesses huge amounts of this strategic mineral; it resolved to have the lion's share of Niger's uranium; she planned to dominate and control it. Hence, France sought to ensure free and continuous access to uranium; especially since its regular supply is very vital; it contributes to the proper and orderly operation of the atomic industries and the development of an ambitious nuclear energy programme. Therefore, there was a close relationship between the importance of Niger as a major supplier of uranium for France and the strong and continuing French political, economic and military presence in this African country; What can be called (strategic dependency) due to the constant and urgent need for this mineral on the part of France, and thus the development of policies guaranteeing its access; Therefore, she saw the need to control the economic and development plans of this newly independent state, and the matter also touched on controlling its political system and its external orientations.

keywords

Niger - France - Uranium - French exploitation -French Africa.

مقدمة :

شكلت إدارة الدول الأفريقية حديثة الاستقلال لاقتصادياتها معضلةً كبيرة، نظرًا لنقص الكوادر الفنية وحجب قوى الاستعمار لفرص التنمية، وإضعاف فرص تصعيد الكوادر التي يمكن الاعتماد عليها في إدارة القطاعات المتخصصة بعد الاستقلال. وقد شكل ذلك نوعًا من محاولة القوى الاستعمارية استمرار تبعية الدول الأفريقية لها، والتحكم في ثرواتها الرئيسة، وبخاصة المعادن النفيسة مثل الذهب والماس، والاستراتيجية مثل اليورانيوم ونظائره. ونظرًا لتوفر القدرات الفنية والإدارية لدى دولة الاستعمار القديم فقد كان على قادة الاستقلال إما معارضتها وبالتالي التعرض للحصار ومنع تصدير سلعهم وحجب فرص استعانتهم بقوى أخرى متقدمة تحت زعم الاتهام بالشيوعية، أو الاستمرار في الاعتماد على دولة الاستعمار السابق، وبالتالي الانزلاق في منحدر الاعتماد على تصدير سلعة استراتيجية واحدة.

والنيجر واحدة من الدول الغنية بمعدن استراتيجي بالغ الأهمية وهو اليورانيوم، والذي صار مطلبًا مهمًا للقوى الساعية للتصنيع النووي مدنيًا وعسكريًا. ولما أدركت فرنسا ما تمتلكه النيجر – التي كانت مستعمرة فرنسية– من مقدرات بأحجامٍ هائلة من هذا المعدن الاستراتيجي، فقد عزمت على أن يكون لها نصيب الأسد منه؛ فخططت للهيمنة والسيطرة عليه. ومن هنا سعت فرنسا لضمان الوصول الحر والمستمر إلى اليورانيوم؛ لا سيما أن توريده المنتظم يعد أمرًا حيويًا للغاية، ويسهم في التشغيل السليم والمنتظم للصناعات الذرية وتطوير برنامجًا طموحًا للطاقة النووية. ولذلك فقد كانت هناك علاقة وثيقة بين أهمية النيجر باعتبارها موردًا رئيسًا لليورانيوم بالنسبة لفرنسا وبين الوجود الفرنسي السياسي والاقتصادي والعسكري القوي والمستمر في هذا البلد الأفريقي؛ فيما يمكن تسميته (التبعية الاستراتيجية) وذلك للحاجة المستمرة والملحة لهذا المعدن من جانب فرنسا وبالتالي وضع السياسات الضامنة للحصول عليه، ولذا رأت ضرورة التحكم في الخطط الاقتصادية والتنموية لهذه الدولة حديثة الاستقلال، بل والتحكم في نظامها السياسي وتوجهاته الخارجية.

وفي ضوء ما تقدم تأتي هذه الدراسة لرصد أثر اليورانيوم في العلاقات بين فرنسا ومستعمرتها السابقة وهي جمهورية النيجر، ودراسة تطور اكتشافه وإنتاجه من جانب فرنسا وربط المساعدات التنموية والخطط الاقتصادية لهذه الدولة المستقلة بتطور إنتاج هذا المعدن المهم، وأثر ذلك كله على تطور النظام السياسي في النيجر وسياساته الخارجية سواء في محيطه الإقليمي أم

الدولي في ظل متغيراتٍ دوليةٍ عكست تطور الحرب الباردة وآثارها على القارة الأفريقية، في ظل زيادة الطلب الدولي على معدن اليورانيوم من أجل تطوير الاستراتيجيات الدفاعية والحصول على الطاقة الكهربائية نتيجة ارتفاع أسعار النفط في خضم أحداث الصراع العربي الإسرائيلي؛ ولا سيما بعد حرب أكتوبر عام ١٩٧٣.

وتكمن أهمية الدراسة أيضًا في **غياب الدراسات** حول هذا الموضوع في المكتبات العربية والأفريقية وأيضًا في المكتبات العالمية، وإن كان هناك بضع مقالات أجنبية قد تحدثت بشكلٍ عام عن إنتاج اليورانيوم في النيجر في بعض الأطر الاقتصادية والسياسية دون التطرق للبعد التاريخي لاستغلال فرنسا ليورانيوم النيجر وأثر ذلك على أوضاعها الداخلية والدولية، فضلًا عن عدم رصد الموضوع في إطار مشكلة تبعية الدول الأفريقية حديثة الاستقلال لقوى الاستعمار القديم. ورغم أنه من المفترض أن تكون الوثائق الفرنسية أو النيجرية هي العنصر الرئيس للمادة المصدرية في الدراسة إلا أنه استحال الوصول إليها، وذلك لأن الملفات الفرنسية لم يفرج عنها حتى الأن وأغلب الظن أن سبب ذلك لاحتوائها على البيانات الخاصة باحتكار اليورانيوم في النيجر، أما الوثائق النيجرية فهي غير متاحة مثلها في ذلك مثل الوثائق في معظم الدول الأفريقية جنوب الصحراء التي تفتقد للأرشفة الوثائقية، ولتجاوز هذه الإشكالية؛ اعتمدت الدراسة على وثائق وكالة الاستخبارات المركزية الأمريكية Central Intelligent Agency (CIA) التي رصدت ملفاتها التطور الكامل للدراسات التي قامت بها الشركات الفرنسية للكشف عن اليورانيوم في النيجر بالإضافة للنشاط الفرنسي في إنتاجه وأثره على التطورات الاقتصادية والسياسية؛ الداخلية منها والخارجية لهذا البلد الأفريقي.

وجدير بالذكر أن تغطية وثائق CIA للموضوع لم يكن مجرد تقارير أعدتها الوكالة الأمريكية تعبر عن وجهة النظر الأمريكية فقط حول المسألة؛ ولكن انقسمت ملفات CIA التي اعتمدت عليها هذه الدراسة إلى تقارير رسمية استقت الإدارة الأمريكية معلوماتها من مصادر رسمية داخل الحكومتين الفرنسية والنيجرية، كما اعتمدت على بيانات من الجريدة الرسمية لكلٍ من باريس ونيامي. وأيضًا احتوت هذه الملفات على مذكراتٍ تم إعدادها داخل الوكالة الأمريكية تمهيدًا لطرحها للنقاش داخل اجتماعات مجلس الأمن القومي الأمريكي لاتخاذ استراتيجيات مناسبة تجاه استغلال فرنسا لليورانيوم في النيجر، وأيضًا تجاه انخفاض الأسعار العالمية له، والتخوفات من بيع النيجر المعدن الاستراتيجي لدول خارج الكتلة الغربية مما يؤثر على تطوير البرامج النووية لتلك الدول.

ولأهمية المعلومات التي حوتها تلك الملفات الوثائقية لم يتم الإفراج عنها إلا في فترات متأخرة امتدت ما بين عامي ٢٠٠٧ و ٢٠١١، ولذلك كانت هذه الملفات البكر مصدرًا مهمًا ورئيسًا لدراسة هذا الموضوع الحيوي دراسة تاريخية متعمقة، كما أنها أسهمت في نقل وجهة النظر الفرنسية والنيجرية.

أما الفترة الزمنية للدراسة فقد بدأت بعام ١٩٦٠ وهو العام الذي منحت فيه فرنسا الاستقلال للنيجر تحت رئاسة هاماني ديوري، وكانت فرنسا قد بدأت الدراسات الكشفية عن احتياطيات اليورانيوم منذ عام ١٩٥٩، ومن ثم بدأت عند الاستقلال وضع الخطط لإدارة ملف اليورانيوم في النيجر مواكبة في ذلك تطور البرنامج النووي الفرنسي. وانتهت الدراسة بعام ١٩٨١ وهو العام الذي انخفضت فيه الأسعار العالمية لليورانيوم، وبالتالي حدثت فجوة كبيرة في موازنة النيجر ومواردها الاقتصادية، ودخلت في أزمة مالية كبيرة أثرت عليها بعد أن ربطت اقتصادها بالارتفاع المستمر لأسعار اليورانيوم، ومنذ هذا العام دخلت النيجر في النفق المظلم لتصبح من أفقر ثلاثين دولة على مستوى العالم.

وسوف تحاول الدراسة الإجابة على عددٍ من الأسئلة المهمة مثل؛ كيف ربطت فرنسا اكتشاف واستخراج اليورانيوم من النيجر ببرنامجها النووي؟ ولماذا قررت الحكومة الفرنسية الاعتماد على يورانيوم النيجر رغم اكتشافه في عدة دول فرانكفونية أخرى؟ وما الاستراتيجيات والآليات التي وضعتها باريس من أجل الحصول على يورانيوم النيجر؟ وكيف أثر ذلك على البنى التحتية في النيجر؟ وهل انعكس الاستغلال الفرنسي لليورانيوم على التنمية في النيجر؟ وهل أثر ذلك على التحولات السياسية في جمهورية النيجر؟ وكيف أثر اليورانيوم على اتجاهات السياسة الخارجية لحكومة النيجر؟.

وللإجابة على هذه الأسئلة فقد تم تقسيم الدراسة إلى عدة مباحث هي:

أولًا – أسباب الاهتمام الفرنسي باليورانيوم في النيجر

ثانيًا– فرنسا واقتصاديات اليورانيوم في النيجر منذ الاستقلال وحتى عام ١٩٨١

ثالثًا– اليورانيوم والتنمية الاقتصادية في النيجر

رابعًا– اليورانيوم وأثره على التحولات السياسية في النيجر

خامسًا– اليورانيوم وسياسة النيجر الخارجية

وتنتهي الدراسة بخاتمة لعرض أهم النتائج التي توصلت إليها، ومن هنا سنتعرف من خلال هذه النقاط على التفاعلات التي أحاطت بالاستغلال الفرنسي لليورانيوم وأثره على الأوضاع في النيجر في الفترة من عام ١٩٦٠ وحتى عام ١٩٨١.

أولًا – أسباب الاهتمام الفرنسي باليورانيوم في النيجر

أدركت فرنسا عقب انتهاء الحرب العالمية الثانية أهمية تصنيع السلاح النووي، وذلك من أجل عدم التخلف عن باقي دول الحلفاء ودول الكتلة الشرقية التي نجحت في ذلك، ولذا اتجهت لعملية تخطيط طويلة الأجل بهدف الحصول على اليورانيوم حتى يظل لديها رصيدًا استراتيجيًا منه. ورغم وجود احتياطيات كبيرة في فرنسا نفسها إلا أنها أيقنت ضرورة تأمين أكبر قدر من هذا المعدن الاستراتيجي من أجل مواصلة الحصول على الوقود النووي اللازم لتكنولوجيا الأسلحة الذرية وأيضًا من أجل إنتاج الطاقة الكهربائية الرخيصة، فضلًا عن استمرار وجودها وهيمنتها ومنع دول أخرى من الحلول محلها. وفي أواخر الأربعينيات وأوائل الخمسينيات من القرن الماضي ومع ظهور بوادر الحرب الباردة، بدأ التنافس بين الكتلتين الشرقية والغربية من أجل الحصول على اليورانيوم من القارة الأفريقية، وفي ذلك الوقت لم يكن هناك تقريبًا سوى الكونغو البلجيكي في أفريقيا الذي ظهرت فيه احتياطيات كبيرة من اليورانيوم. ولذلك بدأت فرنسا في عام ١٩٥٠ تشارك الولايات المتحدة الأمريكية وبلجيكا في تأمين عمليات التنقيب والاستخراج للمعدن النفيس في الكونغو من المخططات السوفييتية الرامية للحصول على هذا المعدن الحيوي(١).

وقد تبنت فرنسا منذ عام ١٩٤٩ برنامجًا للتطوير التقني لإمدادات الوقود النووي، وأعطت أولوية متقدمة لاعتماد برنامج يرقى في النهاية لهدف استراتيجي محدد هو استقلال فرنسا عن الدول الغربية في جميع القطاعات المكونة لدورة الوقود النووي، ومن أجل ذلك تم إنشاء وكالة الطاقة الذرية الفرنسية French Atomic Energy Commission ، والتي أصبح من مهامها تأسيس والإشراف على الشركات الحكومية والخاصة للحصول على اليورانيوم الطبيعي وإنتاج عناصر الوقود النووي(٢). ومن ثم بدأت فرنسا عمل الدراسات من أجل استكشاف اليورانيوم في جميع مستعمراتها

في أفريقيا، وبالفعل وجدت ضالتها في مستعمراتها في الجابون وأفريقيا الوسطى والنيجر، والتي وجدت فيها الاحتياطات الأكبر، ومن ثم كان التركيز عليها كبيرًا.

وفي أوائل السبعينيات وضعت فرنسا أساسًا لسياستها الأفريقية وهو ضمان الوصول الحر والمستمر للمعادن الاستراتيجية وخاصة اليورانيوم، باعتبار ذلك أمرًا حيويًا للتشغيل السليم والمستمر لبرنامج التصنيع النووي والطاقة النووية، وبذلك أعادت باريس تقييم علاقاتها بالدول الأفريقية ذات الاحتياطيات الضخمة من هذا المعدن ؛ وهي النيجر والجابون وجمهورية أفريقيا الوسطى(٣). وقد سعت فرنسا لكي تصبح موردًا عالميًا لليورانيوم، ولذلك طمحت إلى استغلال اليورانيوم الموجود في فرنسا وفي كافة المستعمرات الفرنسية السابقة، بل واستوردت كميات كبيرة من جنوب أفريقيا. وقد أدت الصدمة النفطية التي نتجت عن حرب أكتوبر ١٩٧٣ إلى التوسع السريع والهائل لبرنامج محطات الطاقة الكهربائية وبالتالي الاحتياج الضخم لليورانيوم(٤).

ونتيجة لهذه الأزمة أطلقت فرنسا في عام ١٩٧٤ استراتيجية كاملة للطاقة النووية ومتطلباتها، استندت فيها على ثلاثة افتراضات رئيسة، الأول؛ أن الاستهلاك المحلي الفرنسي للطاقة قد تضاعف ثلاث مرات بين عامي ١٩٥٠و ١٩٧٨، وكان من المتوقع وفقًا لتقديراتٍ رسمية بأن يتضاعف مرة أخرى بين عامي ١٩٧٨و ٢٠٠٠، وبالتالي ستكون فرنسا في حاجة لما بين ثلاثمائة إلى ثلاثمائة وثلاثين مليون طن من مكافئ الوقود T.F.E. وكان الافتراض الثاني؛ أن اعتماد فرنسا على الطاقة كان في زيادة من ثلاثين إلى خمس وسبعين بالمائة بين عامي ١٩٥٠ و ١٩٨٠، وإلى نحو ثمانين بالمائة في عام ١٩٨٨. وكان الافتراض الثالث؛ أن حجم الطاقة المتوقع يمكن تخفيضه إلى أقل من ستين بالمائة بحلول عام ١٩٩٠ نتيجة زيادة الاعتماد على الطاقة النووية التي أُعلن أنها ستوفر بحلول عام ٢٠٠٠ أكثر من ثلاثة أرباع احتياجات الكهرباء الفرنسية(٥).

وفي ضوء ذلك قررت فرنسا إعطاء أولوية قصوى لبرنامج يهدف في النهاية لجعل فرنسا مستقلة في جميع القطاعات المكونة لدورة الوقود، وعلى ذلك تم تكليف وكالة الطاقة الذرية الفرنسية CEA تنظيم جميع أعمال البحث والتطوير من أجل الوصول إلى مرحلة النضج الصناعي. وكلفت الحكومة الفرنسية الوكالة في عام ١٩٧٥ بتأسيس شركة خاصة للتعامل مع دورة الوقود بأكملها، وهي شركة كوجيما Cogema (الشركة العامة للمواد النووية Compagnie Generale des Matieres Nucleaires) والتي تم تأسيسها بالفعل رسميًا في يناير عام ١٩٧٦ كشركة ذات

مسئولية محدودة، وهي تابعة بنسبة مائة في المائة لوكالة الطاقة الذرية الفرنسية، وسيطرت على أكثر من ثمانين بالمائة من إجمالي حجم المبيعات في مجال دورة الوقود في فرنسا، بالإضافة للإشراف على الشركات الخاصة الفرنسية العاملة في قطاع اليورانيوم الطبيعي وإنتاج عناصر الوقود النووي(٦).

قررت فرنسا في عام ١٩٧٧ تخزين أكبر كمية من اليورانيوم من أجل إنتاج الوقود النووي، ولذلك سعت إلى الحصول على كافة كميات اليورانيوم سواء التي كانت داخل الأراضي الفرنسية أو في الدول التي كانت مستعمرات سابقة لها، سواء عن طريق الشراء من الشركات الفرنسية التي كانت تمتلك حصصًا في عملية إنتاج اليورانيوم في هذه الدول أو عن طريق شراء حصص حكومات الدول التي أنتجت المعدن مثل النيجر والجابون، وذلك من أجل تشغيل المفاعلات النووية الجديدة التي تم بناؤها في فرنسا. وبذلك وضعت الاستراتيجيات للحصول على اليورانيوم وتخزينه، وتوسعت في العمل على استخراجه وإنتاجه من كافة المستعمرات الفرنسية السابقة، وسخرت شركة كوجيما من أجل تحقيق هذا الهدف. ومن هنا دخلت هذه الشركة في جميع العمليات الخاصة بالاستثمار في اليورانيوم في النيجر وربطت التنمية في هذا البلد الأفريقي بهذا المعدن الخطير(٧). ولذلك ربطت فرنسا إنتاج اليورانيوم في النيجر بتطور برنامجها النووي وحاجتها المتزايدة لليورانيوم الخام من أجل السيطرة على كافة عناصر دورة الوقود النووي واحتكارها وبيعها للدول الغربية، بل والحفاظ على التفوق النوعي من أجل التحكم في تكنولوجيا الإنتاج النووي.

ثانياً – فرنسا واقتصاديات اليورانيوم في النيجر منذ الاستقلال وحتى عام ١٩٨١

رغم المساحة الشاسعة لمستعمرة النيجر الفرنسية والتي تقدر بحوالي مليون ومائتين وخمسين ألف كيلو مترًا مربعًا إلا أنها لم تمثل حتى منتصف الخمسينيات أية أهمية لفرنسا، فهي مستعمرة غير ساحلية ذات كثافة سكانية منخفضة، وتغلب عليها الطبيعة الصحراوية، ربطتها فرنسا بمستعمراتها الاستوائية مثل تشاد وأفريقيا الوسطى، وتقتصر المنطقة الاقتصادية المهمة على الأراضي الواقعة على نهر النيجر، ويحدها معظم أقاليم الجماعة الفرنسية مثل تشاد من الشرق وأفريقيا الوسطى من الجنوب والسودان الفرنسي (مالي بعد الاستقلال) وفولتا العليا (بوركينا فاسو بعد الاستقلال) وبنين من الغرب والجزائر من الشمال الغربي. وهناك دولتان فقط على الحدود معها

لم يخضعا للاستعمار الفرنسي؛ هما ليبيا في الشمال الشرقي ونيجيريا في الجنوب. وقد منحتها فرنسا الاستقلال في ٣ أغسطس ١٩٦٠، وكان يتركز أكثر من نصف سكان النيجر في أقل من ١٠ % من مساحتها، واقتصر النشاط الاقتصادي على تربية الماشية وزراعة المحاصيل الغذائية التي كانت تشغل حوالي ٢% فقط من المساحة الإجمالية؛ حيث تؤدي ندرة المياه وسوء التربة إلى انخفاض الإنتاجية الزراعية. وكان الفول السوداني هو المحصول النقدي والتصديري الوحيد تقريبًا، ومع ذلك لم يمثل الكثير بالنسبة للسوق العالمية(٨).

وإذا كانت تربة النيجر فقيرة جدًا فإن باطن الأرض على العكس من ذلك كان غنيًا بثرواته؛ فقد اكتشفت الإدارة الفرنسية قبل مغادرتها للنيجر احتياطيات كبيرة من الكاستريت والفوسفات والفحم والحديد والنحاس وظهور احتمالات كبيرة للنفط. وكانت الثورة الكبيرة للاكتشافات الفرنسية لليورانيوم؛ والذي عُد متغيرًا محوريًا في تاريخ النيجر عقب الاستقلال، سواء في علاقته بفرنسا أو علاقاته الدولية أو تطوره السياسي أو حتى ارتباط هذا الأمر بالوضع الاقتصادي أو بالتنمية الداخلية لذلك البلد النامي(٩). وفي أواخر الخمسينيات من القرن الماضي قررت باريس التوسع في برنامجها الطموح وما تطلبه ذلك من الحاجة إلى كميات كبيرة من اليورانيوم، لذلك سارعت فرنسا في استغلال المصادر الأجنبية لهذا المعدن، لا سيما في ظل الشك بعدم قدرة المصادر المحلية على تلبية جميع الاحتياجات الفرنسية، كما كان إنتاج اليورانيوم الفرنسي مكلفًا. وفضلا عن هذا أرادت فرنسا أن تصبح موردًا عالميًا لليورانيوم، ولذلك سعت إلى استغلال –سواء بمفردها أو بمشاركة غيرها– المستعمرات الفرنسية السابقة سواء في أفريقيا أم في كندا، كما استوردت كميات كبيرة من جنوب أفريقيا(١٠).

وكانت وكالة الطاقة الذرية الفرنسية قد بدأت التنقيب عن اليورانيوم في النيجر منذ عام ١٩٥٦(١١)، وبالفعل تم اكتشافه قبل عام من الاستقلال؛ أي في عام ١٩٥٩، وبدأت الوكالة الفرنسية في دراسة نوع اليورانيوم المكتشف في منطقة إير ماسيفAir Massif(١٢)؛ وهي منطقة تقع على الأطراف الجنوبية للصحراء الكبرى، وتشكل جزءًا من هضبة رملية جرداء. وكانت نسب سقوط الأمطار في هذا الإقليم لا تتجاوز بضعة سنتيمترات، وأقرب المدن له هي أغاديس Agadez على بعد مائتين وخمسين كيلو مترًا في جنوبها الشرقي، بينما تقع العاصمة نيامي على بعد ثمانمائة كيلو مترًا نحو جنوبها الغربي(١٣). وكانت احتمالية اكتشاف احتياطيات ضخمة من اليورانيوم في هذه الأقاليم من النيجر قد جعل فرنسا إبان منحها الاستقلال لنيامي في عام ١٩٦٠

تضع بنودًا للمعاملة التفضيلية على اتفاقية الدفاع الثنائي في عام ١٩٦١. وقد أثبتت الدراسات الفرنسية في عام ١٩٦٤ جودة وفاعلية يورانيوم النيجر[١٤]. وتفاقمت الآفاق الاقتصادية للنيجر منذ عام ١٩٦٥، وبدأت فرنسا وضع الاستراتيجيات من أجل استغلال يورانيوم إير ماسيف ووجهت أنظار غيرها من الدول الغربية لتلك الثروة[١٥].

وبالفعل قررت فرنسا وضع الدراسات النهائية للموقع حتى أوائل عام ١٩٦٧، وأظهرت التقارير التي أعدتها مراكز الأبحاث الفرنسية أنه من الممكن تشغيل الاحتياطيات المؤكدة بكفاءة؛ حيث تم تقدير تلك الاحتياطيات بحوالي عشرين ألفًا إلى خمسة وعشرين ألف طن، أي أنه تم توقع تعدين هذا الإقليم لمدة خمسة عشر عامًا على الأقل، بمتوسط إنتاج سنوي من ألفين ومائة إلى ألفين ومائتين طن من اليورانيوم. وفي الأول من فبراير عام ١٩٦٨ وبعد الاتفاق بين الوكالة النووية الفرنسية وحكومة النيجر تم إنشاء شركة تعدين سومير SOMAIR (Societé des Mines de L'Air) والتي أعطيت مهمة تشغيل الاحتياطيات على امتياز ثلاثمائة وستين كيلو مترًا مربعًا، وكان لابد من القيام بالعمل بسرعة كبيرة لتشغيل المناجم دون تأخير، وتطلب الأمر مزيدًا من التكلفة الاستثمارية قُدرت بخمسة عشر مليار فرنك أفريقي. وتم اكتشاف المنجم الأول في المنطقة التي سميت أرليت Arlit[١٦]، وقُدر حجم الحفر بحوالي مليون ونصف متر مكعب لأن الخام كان على عمق حوالي خمسًا وثلاثين مترًا؛ حيث بدأ تشغيل آلات تجريد وتحميل قوية إلى جانب أسطول من الشاحنات الثقيلة استخدمت لنقل الركام الناتج عن أعمال الحفر، وقامت بأكثر من مائة ألف عملية نقل كاملة[١٧].

وفي يناير عام ١٩٧١ أضحت شركة سومير أول منتج لليورانيوم في النيجر؛ ورغم سيطرة الجانب الفرنسي على ملكيتها إلا أنها كانت شركة مختلطة تضم مجموعة من المساهمين، حيث قدم كل منهم رأس مال أولي بما يتناسب مع حصته في الملكية[١٨] (كما يوضح الجدول رقم ١).

المساهمون في الشركة	نسبة الملكية	رأس المال المقدم بالمليون دولار أمريكي
وكالة الطاقة الذرية الفرنسية (CEA)	٣٣.٦٪	٣.٦
حكومة النيجر	١٦.٨٪	١.٨

شركة موكتا Mokta el Hadid الفرنسية	١٦.٨٪	١.٨
شركة رانكايس الفرنسية لتعدين اليورانيوم Companie rancaise des Mineral d'Uranium	١٦.٨٪	١.٨
شركة يورانجيسليشافت Urangeselischaft الألمانية الغربية	٨.٠٪	٠.٩
شركة أجيب نيوكلير AGIP-Nuclear الإيطالية	٨.٠٪	٠.٩
المجموع	١٠٠٪	١٠.٨

المصدر: CIA-RDP85T00875R001700020091-8 – Intelligence Memorandum, Subject; Uranium in Niger, in Dec, 1971.

وأنشأت شركة سومير في أرليت على بعد إثنين من الكيلو مترات إلى الغرب من المنجم المكتشف مصنعًا للمعالجة، تم تشغيله في يوليو ١٩٧١ لتصنيع حامض الكبريتيك المستخدم في معالجة خام اليورانيوم، وكان عبارة عن مجمع صناعي به مولد كهرباء وورش تصليح الآلات والمختبرات والمكاتب[١٩]، وتم إنشاؤه خلال ثمانية عشر شهرًا وكانت طاقته الإنتاجية الأولية حوالي سبعمائة وخمسين طنًا في العام وقد تمت مضاعفة قدراته في عام ١٩٧٣. وكانت عملية المعالجة عن طريق إخضاع الركاز الذي يحتوي على نسب منخفضة من المعدن لعملية ترشيح ثم يتم إغراق هذه المادة الخام بحمض الكبريتيك الممزوج بالماء ويتم تحويله إلى يورينات مكربن ثم إلى يورينات الصوديوم[٢٠]. وقد بدأت صادرات اليورانيوم المركز من أرليت في عام ١٩٧١ وانضمت النيجر إلى الجابون وأفريقيا الوسطى وفرنسا لإنشاء منظمة واحدة جديدة باسم يورانيكس Uranex لتصبح بمثابة وكالة بيع واحدة للدول الأربع المنتجة[٢١].

وتم الاتفاق بين حكومة النيجر وإدارة سومير على أن معظم الموظفين المهرة في الشركة من الأوروبيين، شريطة أن تقوم الشركة بالأفرقة التدريجية للوظائف عن طريق وضع برامج خاصة لتدريب النيجريين على تولي العديد من الوظائف في المنجم ومصنع المعالجة[٢٢]. وقد طرأت العديد

من التغيرات على شركة سومير وبالتالي توسيع قطاع اليورانيوم في النيجر بشكلٍ كبير؛ فقد كان رأسمال الشركة عند تأسيسها مليارين وسبعمائة مليون فرنكًا أفريقيًا. وفي فبراير ١٩٧٠ وبموافقة حكومة النيجر زادت الشركة رأسمالها إلى ثلاثة مليارات ومائتين وثلاثة وعشرين مليون وثمانمائة ألف فرنكًا أفريقيًا. وفي عام ١٩٧٣ حصلت سومير على قرضين من الصندوق المركزي للتعاون الاقتصادي في فرنسا وشركة رودافين Rhodafin وارتفع رأس المال إلى ثلاثة مليارات وخمسمائة مليون فرنك أفريقي(٢٣).

وفي عام ١٩٧٤ ونتيجة تغيير الأنظمة عقب الانقلاب الذي قاده سيني كونتشي Seyni Kountche في ١٥ أبريل من نفس العام توقعت العديد من الدوائر الغربية لجوء النظام الجديد لسياسات التأميم(٢٤)، ولكن ما تم هو تعديل سياسات التعدين الحكومية؛ حيث إنه في ١٩ ديسمبر ١٩٧٤ تم إنشاء المكتب الوطني لأبحاث وتعدين وتسويق اليورانيوم في النيجر The National Uranium Research, Mining and Marketing Office of Niger أو ما يطلق عليه أوناريم ONAREM الذي أصبح مسئولًا عن إدارة حصة النيجر والتفاوض باسم الحكومة في مجال تعدين اليورانيوم(٢٥). وبنهاية عام ١٩٧٤ أُجريت مفاوضات هدفت لزيادة حصة النيجر في رأسمال سومير، وفي عام ١٩٧٥ تمت زيادة رأس المال من ثلاثة مليارات ونصف إلى أربعة مليارات وثلاثمائة وثمان وأربعين مليون فرنك أفريقي من خلال إضافة مائة وتسع وستين ألف وسبعمائة وسبع وسبعين سهمًا جديدًا بقيمة خمسة آلاف فرنكًا أفريقيًا للسهم الواحد وبيعت إلى شركة يورانيجير URANIGER وهي شركة اليورانيوم الوطنية النيجرية، وبذلك ارتفعت نسبة النيجر في سومير إلى ٣٣٪. وفي عام ١٩٧٦ حلت شركة كوجيما التي أسستها الوكالة الفرنسية للطاقة الذرية محل الوكالة وبالتالي امتلكت أسهمها شركة سومير. وقد أنتجت الشركة حتى أواخر عام ١٩٧٨ حوالي ثلاثة عشر ألفًا ومائتين وخمسين طنًا من يورانات الصوديوم التي احتوت على تسعة ألاف ومائتين وثمان وخمسين طنًا من معدن اليورانيوم مقسمة(٢٦) (وفق الجدول رقم ٢).

العام	معدن اليورانيوم بالطن
١٩٧١	٤١٠
١٩٧٢	٨٦٩
١٩٧٣	٩٤٩

١٩٧٤	١١١٤
١٩٧٥	١٣٠٦
١٩٧٦	١٤٦٠
١٩٧٧	١٤٤٠
١٩٧٨	١٧١٠

المصدر: CIA-RDP82-00850R000100080011-0 – Worldwide Report; Nuclear Development and Proliferation, Niger; Uranium Mining seen as Key to Overall Development, on 1Jun, 1979.

والواقع لم تكن شركة سومير فقط هي المسئولة عن إنتاج اليورانيوم في النيجر رغم ضخامته وتطوره؛ حيث كانت وكالة الطاقة الذرية الفرنسية CEA قد كثفت البحث والتنقيب عنه في العديد من أقاليم النيجر؛ وبالفعل اكتشف على بعد حوالي خمسة عشر ميلاً جنوب أرليت احتياطيات أكبر لليورانيوم في منطقة أكوكان Akokan [٢٧]واشتركت الوكالة مع شركة تطوير موارد اليورانيوم لما وراء البحار Overseas Uranium Resources Company أو ما يطلق عليها (OURD) وهي شركة يابانية خاصة. وقد دارت الشكوك حول هذا الاكتشاف هو امتداد لمنطقة أرليت. وفي عام ١٩٧٢ قدر المتخصصون الفرنسيون أن هناك احتياطيات في أكوكان تتراوح ما بين إحدى وعشرين ألف طن وستة وعشرين ألف طن من أكسيد اليورانيوم، وأن الخام فيها أعلى مما هو موجود في أرليت، وقد أظهرت الكشوفات أن الرواسب على أعماق تتراوح من خمسمائة إلى ألف وثلاثمائة قدم وهو بالتالي تكلفته أعلى؛ وتم وضع الخطط المبدئية لاستغلال منطقة أكوكان، وقدرت القيمة المبدئية لتطوير المشروع ما بين ستين وأربعة وستين مليون دولار وتم وضع خطط زمنية للتطوير والتشغيل حتى عام ١٩٧٧. كما توقعت الدراسات أن هذا المشروع سيعمل على تشغيل أكثر من ألف وخمسمائة شخص كما أنه سينتج حوالي ألفين طن سنويًا من معدن اليورانيوم[٢٨].

وعلى ذلك تم تدشين شركة في ١٢ فبراير عام ١٩٧٤ من أجل استغلال منطقة أكوكان، وسميت شركة أكوتا للتعدين Akouta Mining Company أو التي أطلق عليها كومیناك COMINAK وقد تم تقسيم رأس المال المبدئي البالغ ثلاثة مليارات ونصف مليار فرنك أفريقي على أساس حصول الوكالة الفرنسية للطاقة الذرية على ٤٤٪ وجمهورية النيجر على ٣١٪ والشركة

اليابانية سالفة الذكر على ٢٥٪ . وبعد ذلك بوقتٍ قصير قامت الوكالة الفرنسية بمنح الشركة الإسبانية National Uranium Enterprise والتي أطلق عليها ENUSA نسبة ١٠٪ من رأس المال واحتفظت الوكالة لنفسها بالحصة الأكبر وهي ٣٤٪ التي تنازلت عليها لشركة كوجيما الفرنسية[٢٩]. وقد قدرت احتياطيات الموقع في عام ١٩٧٤ بحوالي أربعة وأربعين ألف طن من معدن اليورانيوم، وقد بدأ إنتاج المشروع في الأول من أغسطس ١٩٧٨ وتم إنشاء مصنع لحمض الكبريتيك لإنتاج خمسة وأربعين ألفًا وستمائة وخمسين طنًا وذلك في الأول من يناير ١٩٧٨. وقد غادرت الشحنة الأولى من اليورانيوم موقع أكوتا في ٣١ أغسطس ١٩٧٨. ووصل حجم الاستثمارات لكوميناك في عام ١٩٧٩ إلى خمسة وأربعين ونصف مليار فرنكًا أفريقيًا، وارتفع حجم الإنتاج السنوي من ألف وسبعمائة طن في عام ١٩٧٨ إلى ألفين ومائتين طن من معدن اليورانيوم في عام ١٩٨٠. وكان يعمل في مشروع أكوتا في عام ١٩٧٨ عدد ألف ومائة وواحد وتسعون شخصًا منهم خمسة وثلاثين مهندسًا من بينهم اثنين من النيجر، وعدد مائة وخمس وثمانون عاملًا ماهرًا منهم ثمانية عشر من النيجر، وعدد تسعمائة وواحد وسبعون عاملًا من النيجر. وقد ارتفع عدد الوظائف في عام ١٩٧٩ إلى ألف وخمسمائة وأربع وسبعين، وفي عام ١٩٨٠ إلى ألف وسبعمائة وخمسين وظيفة[٣٠]. ومن هنا فقد اعتبرت الدوائر الدولية أن مشروعا سومير وأكوتا رمزًا للانطلاق الاقتصادي وبداية تحديث النيجر[٣١].

ومع ذلك أظهرت العديد من الدراسات في منتصف عام ١٩٧٢ امتلاك النيجر لرواسب يورانيوم أخرى في المنطقة المجاورة لأرليت؛ وخصوصًا منطقة إيمورارين Imouraren [٣٢]على بعد حوالي ثلاثين ميلًا جنوب أرليت، وزادت المطالب الأجنبية وخاصة اليابانية والفرنسية من أجل الاستثمار في هذه المنطقة وأن المعدن موجود أيضًا على أعماق مساوية للموجودة في أكوتا[٣٣]. وفي عام ١٩٧٤ تم إنشاء شراكة بين أوناريم (وهو المكتب الممثل لحكومة النيجر) التي أسهمت في المشروع بنسبة ٣٠٪ وشركة كوجيما ٣٥٪ وشركة كونوكو Conoco الأمريكية ٣٥٪، وكان الغرض من هذه الشراكة دراسة حجم إنتاج المشروع والبدء في تنفيذه. وقد تم الانتهاء من دراسة الجدوى في عام ١٩٧٨ بتكلفة ثلاثة مليارات فرنك أفريقي، وتم التخطيط لأن يبدأ تصدير اليورانيوم من هذا المشروع في نهاية عام ١٩٨١ بمتوسط ألفين وخمسمائة طن سنويًا[٣٤]. كما ظهر الاهتمام الأمريكي بالاستثمار في منطقة مادويلا Madouela وهي منطقة على بعد أميال قليلة جنوب شرق أرليت، وقد توقعت الدراسات أن هذه المنطقة بها احتياطيات قدرت ما بين خمسة إلى ستة آلاف

طن من أكسيد اليورانيوم. كما ظهر الاهتمام الأجنبي بمنطقة أزليك Azelik الواقعة إلى الشرق من الطريق العابر للصحراء شمالًا إلى الجزائر والتي قدرت احتياطيات أكسيد اليورانيوم فيها ما بين ثلاثة آلاف وأربعمائة إلى خمسة آلاف طن[٣٥].

وفي أوائل الثمانينيات من القرن العشرين تم الإعلان عن أحد أهم المشروعات في مجال إنتاج اليورانيوم في منطقة تاسا Tassa N'Taghalgue الواقعة على بعد أربعة كيلو مترات من أرليت، على منطقة امتياز تم منحها للوكالة الفرنسية للطاقة الذرية في عام ١٩٦٨. وقدرت احتياطيات المعدن بحوالي عشرين ألف طن، وكان رأسمال هذا المشروع مناصفة بين أوناريم من النيجر وكوجيما من فرنسا، وقد أعلن أنه سيتم استخدام نفس مرافق المعالجة في أرليت مما سيؤدي لسرعة الإنتاج ولذلك تم تحديد عام ١٩٨١ لبدء عملية الإنتاج والتصدير لهذا المشروع[٣٦]. وقد الصندوق الفرنسي للتنمية CCCE قرضًا بقيمة مائة وأربعين مليون فرنكًا فرنسيًا أي ما يعادل سبعة مليارات فرنكًا أفريقيًا لحكومة النيجر من أجل تمويل حصتها لمشروع تاسا SMTT وذلك في يناير ١٩٨٠. وقد قدر حجم الإنتاج السنوي للمشروع بحوالي ألف وخمسمائة طن من اليورانيوم المعالج، كما تم وضع الخطط لإنشاء معمل لتصنيع حامض الكبريتيك بسعة إنتاجية قدرها سبعين ألف طن سنويًا، وقدرت تكلفته بمليارين وستمائة مليون فرنكًا فرنسيًا أي بما يوازي مائة وثلاثين مليار فرنكًا أفريقيًا. كما حصلت النيجر من بنك التنمية الأفريقي على قرضٍ قيمته مليار ومائة وخمس وسبعين مليون فرنكًا أفريقيًا لتمويل مشروع لمحطة كهرباء بالطاقة الحرارية تعمل بالفحم لتزويد مناجم اليورانيوم في النيجر بالكهرباء[٣٧]. كما قامت الحكومة الفرنسية في عام ١٩٨١ بشراء ستمائة طن من اليورانيوم الإضافي من أجل ضخ أربعة مليارات ونصف فرنكًا أفريقيًا في الميزانية الاستثمارية للنيجر في مجال تعدين اليورانيوم[٣٨].

وهكذا أدخل اليورانيوم النيجر ضمن الدول الكبرى المنتجة؛ فمن خلال إنتاج سومير فقط أصبحت النيجر في عام ١٩٧١ – حسب المصادر الأمريكية – هي خامس مورد لليورانيوم في العالم غير الشيوعي أو ما يطلق عليه الدول الغربية[٣٩] (وفقًا للجدول رقم٣).

العالم الغربي: تقديرات موارد اليورانيوم الرئيسية في ١٩٧١

ألف طن متري من أكسيد اليورانيوم

الدولة	موارد متوفرة بشكلٍ معقول	الاحتياطيات الإضافية المقدرة
الولايات المتحدة الأمريكية	٣٤٠	٦٠٠
كندا	٢٣٢	٣٠٠
جنوب أفريقيا	٢٠٠	١٥
فرنسا	٤٥	٢٥
النيجر	٢٦	٣٩
أستراليا	٢٠	٦
الجابون	١٤	٧
أسبانيا	١١	٠
جمهورية أفريقيا الوسطى	١٠	١٠
الأرجنتين	١٠	٢٢
البرتغال	١٠	٨
اليابان	٣	٠
إيطاليا	١	٠
دول أخرى	١١	١٠
المجموع	٩٣٣	١.٠٤٢

المصدر: CIA-RDP85T00875R001700020091-8 – Intelligence Memorandum, Subject; Uranium in Niger, in Dec, 1971.

وعلى ذلك ومع اكتشاف الاحتياطيات الكبرى التي تم ذكرها سابقًا جعل الأنظار توجه لليورانيوم على أنه ذو أهمية حيوية لمستقبل بلد عانى من الفقر حتى على المعايير الأفريقية، وعدَ تعدين اليورانيوم وقتها مفتاح المستقبل الاقتصادي والاستقلال الاقتصادي للنيجر[٤٠]. وفي أوائل السبعينيات بدأت المؤسسات الدولية عمل الدراسات حول مستقبل إنتاج اليورانيوم في النيجر والاحتياطيات المحتملة لهذا المعدن الاستراتيجي ووضع النيجر بين دول العالم الغربي المنتجة له، ولا سميا فرنسا والولايات المتحدة الأمريكية[٤١] (وذلك وفق الجدول رقم٤).

العالم الغربي: إنتاج اليورانيوم والقدرة الإنتاجية المتوقعة سنويًا

ألف طن متري من أكسيد اليورانيوم

الدولة	إنتاج اليورانيوم في عام ١٩٦٩	القدرة الإنتاجية المتوقعة	
		المخطط حتى عام ١٩٧٣	ما يمكن بلوغه في عام ١٩٧٥
الولايات المتحدة الأمريكية	١٠.٥٢٠	١٧.٢٣٠	٢٠.٨٦٠
كندا	٤.٠٨٠	٤.٩٩٠	١١.٧٩٠
جنوب أفريقيا	٣.٦٣٠	٥.٤٤٠	٥.٤٤٠
فرنسا	١.٤٥٠	٢.٠٩٠	٢.٠٩٠
النيجر	٠	٨٨٠	١.٧٦٠
أستراليا	٣٠٠	١.٣٦٠	١.٣٦٠
الجابون	٥٩٠	٧١٠	٧١٠
أسبانيا	٦٠	٥٠٠	٥٠٠
جمهورية أفريقيا الوسطى	٠	٧١٠	٧١٠
الأرجنتين	٥٠	٨٠	٨٠
البرتغال	٩٠	٢٧٠	٢٧٠
إيطاليا	٠	١١٠	١١٠
المكسيك	٤٠	١٨٠	١٨٠
اليابان	٠	٤٠	١٠
المجموع	**٢٠.٨١٠**	**٣٤.٥٩٠**	**٤٥.٩٠٠**

المصدر: CIA-RDP85T00875R001700020091-8 – Intelligence Memorandum, Subject; Uranium in Niger, in Dec, 1971.

وقد وضح من خلال التقارير الدولية أنه حتى أوائل السبعينيات من القرن العشرين كان اليورانيوم يدَر القليل من الدخل على النيجر؛ حيث كانت فرنسا في ذلك الوقت هي صاحبة اليد الطولى لاستخراجه وتسويقه في النيجر؛ فقد حددت فرنسا من جانب واحد سعر شراء المعدن الخام، واستثمرت كطرف نظير تعويضًا سنويًا بقيمة مليون فرنكًا أفريقيًا[٤٢]. كما أوضحت العديد من التقارير أن هذا الوضع لن يستمر كثيرًا وأن اليورانيوم سيمنح النيجر دفعة معتدلة للتنمية الاقتصادية وذلك في ضوء ندرة الفرص الاقتصادية؛ وسيظهر ذلك من زيادة الإيرادات وتحسين البنية التحتية وتوفير المزيد من الوظائف بشكلٍ مباشر أو غير مباشر لمشروع أرليت، وأن استغلال رواسب اليورانيوم الأخرى سيؤدي لتحقيق فوائد إضافية مماثلة، وأن زيادة إنتاجه تتطلب زيادة طلب الدول الغربية عليه وأن استغلال الودائع الإضافية سيتطلب زيادة المبيعات في السوق الدولية، وأنه إذا استمرت اتجاهات الطلب في عامي ١٩٧٢ و١٩٧٣ فإن ذلك سيدعم الإنتاج المخطط له في النيجر في منتصف السبعينيات[٤٣].

وبالفعل في أواخر السبعينيات ونتيجة زيادة الطلب العالمي أنتجت مناجم النيجر أكثر من أربعة آلاف طن سنويًا من اليورانيوم الطبيعي أي حوالي من ٧ إلى ٨٪ من الإنتاج العالمي[٤٤]. وفي أوائل الثمانينيات تخطى الإنتاج هذا الحد مع افتتاح أربعة مناجم جديدة، وقد قدرت الدوائر الاقتصادية العالمية أن إنتاج النيجر لليورانيوم سيصل في عام ١٩٩٠ إلى عشرة آلاف طن سنويًا[٤٥]. من هنا فقد توقع الرأي العام الغربي أن طفرة إنتاج اليورانيوم في النيجر حتى أواخر السبعينيات من القرن الماضي ستؤثر إيجابًا على التنمية فيها، لدرجة أنها ظنت أن نيامي قد تضع نصبًا تذكاريًا لهذا المعدن النادر، لأنها ستجني الأرباح الضخمة التي ستنهي العقبات الاقتصادية الناتجة عن أنها دولة غير ساحلية أو حبيسة[٤٦]. فهل انعكست ضخامة إنتاج اليورانيوم على التنمية الاقتصادية لصالح شعب النيجر، وهذا ما سنراه في النقطة القادمة.

ثالثاً – اليورانيوم والتنمية الاقتصادية في النيجر

كانت طفرة إنتاج اليورانيوم منذ أوائل السبعينيات قد أثرت على التنمية في النيجر، وظهر ذلك مع ظهور الشركات العملاقة التي سعت للسيطرة على هذا المعدن الاستراتيجي، ولذلك أولت

الحكومة وشركاء اليورانيوم الاهتمام الأكبر للبنية التحتية الضرورية للوجستيات عملية الإنتاج والتي لم تكن النيجر مهيأة لها، وهذا ما حتم عليهم الإسراع في إنشاء وتجهيز هذه البنية.

فقد أدى إنشاء مجمع سومير في ظروف بيئية قاسية بدون بنية صناعية سابقة إلى ظهور العديد من المشكلات المتعلقة بإقامة الخبراء والعمال، ولحل هذه المشكلات عملت الشركة منذ أوائل السبعينيات بالتعاون مع حكومة النيجر على استبدال المساكن المؤقتة المتحركة للعمال بشكلٍ تدريجي بمرافق سكنية واجتماعية أكثر حداثة أمكن تكييفها مع الاحتياجات وذلك من خلال إنشاء مدينة **أرليت Arlit** التي ظهرت فجأة وسط الصحراء، وصممت المرحلة الأولى منها لتحتضن حوالي خمسة آلاف نسمة وتم تخطيط المراحل الأخرى لكي تستوعب إثني عشر ألف نسمة. وكانت مشكلة المياه من المشكلات التي كانت في احتياج للعديد من الموارد التقنية والبشرية، وتم حلها عن طريق حفر آبار عميقة وصلت إلى خمسين مترًا في بعض المناطق ومائة مترًا في مناطق ثانية ووصلت إلى خمسمائة مترًا في مناطق أخرى، وبذلك تم حل القضية الأساسية لهذه المدينة الجديدة(٤٧). كما تم إنشاء محطة توليد كهرباء بقدرة ثمانية آلاف وستمائة كيلو وات ومهبط طائرات لاستقبال الطائرات العملاقة والعديد من المرافق الترفيهية ومطعم فندقي ومرافق تجارية أخرى ومستشفى بسعة عشرين سريرًا(٤٨).

وتم تقسيم مستوطنة أرليت المنجمية الحديثة إلى عدة أقسام(٤٩)؛ حيث اختلفت بشكلٍ لافت للنظر عن المدن الصحراوية التقليدية في النيجر؛ إذ كانت توجد الخدمات العامة الرئيسة في المركز، وكان يوجد حي خاص للموظفين الأوروبيين في الشركة وعائلاتهم، وإلى الشرق وجدت الأحياء السكنية للموظفين الأفارقة، ويوجد خارج المستوطنة عدة أحياء للأفارقة الذين لا يعملون بشكلٍ مباشر في الشركة ولكن جذبتهم فرص عمل أخرى في قطاع الخدمات، وتمت زراعة الأشجار حول المدينة لإضفاء الظل والتنوع والجمال على منظر المدينة بدلًا من رتابة الطبيعة الصحراوية لباقي المدن في النيجر(٥٠). وكان على شركاء ثاني أكبر مشروعات إنتاج اليورانيوم وهي شركة كومیناك إنشاء مدينة جديدة لموظفيها، وهي مدينة أكوكان وتم تخطيطها تقريبًا على نفس نمط مدينة أرليت مع بعض التعديلات التي استحسنها المسؤولون(٥١).

وبدأت الحكومة الفرنسية منح القروض لحكومة النيجر من أجل توفير الخدمات لهذه المدن التعدينية الجديدة؛ وتوفير كل سبل الراحة لجميع المهندسين والكيميائيين والموظفين والعمال الفرنسيين القاطنين في هذه المدن. فقد منح الصندوق المركزي للتعاون الاقتصادي الفرنسي في عام

١٩٧٧ مبلغ سبعين مليون فرنكًا فرنسيًا بما يساوي ثلاثة مليارات ونصف المليار فرنكًا أفريقيًا وذلك من أجل إنشاء منجم فحم في منطقة أنو أراري Anou-Arare وتأسيس محطة طاقة حرارية لتوليد الكهرباء في مدينة أغاديس لاستغلالها في مدينة أرليت. وفي عام ١٩٧٩ قدم الصندوق مبلغ خمسة وأربعين مليونًا ونصف المليون فرنك فرنسي بما يوازي مليارين ومائتين وخمسة وسبعين مليون فرنكًا أفريقيًا لاستكمال المشروع. كما منح الصندوق في نفس العام حكومة النيجر قرضًا قيمته خمسة وتسعون مليون فرنكًا فرنسيًا بما يوازي أربعة مليارات وسبعمائة وخمسين مليون فرنكًا أفريقيًا لتمويل مشروع تطوير الاتصالات والتليفزيون في النيجر، وذلك عن طريق ربط نيامي بالشبكة الدولية عبر الأقمار الصناعية مع مراكز التعدين والمراكز الحضرية الرئيسة في الداخل عن طريق شبكات هيرتز، وتركيب أربعة أجهزة إرسال تليفزيونية جديدة في أغاديس وأرليت وبلما وإنجال(٥٢).

كانت القضية الرئيسة التي ارتبطت بالتنمية هي حل **مشكلات النقل**؛ فقد زاد من حدة هذه المشكلات موقع النيجر كدولة حبيسة غير ساحلية، فضلا عن إهمال الطرق والسكك الحديدية بها خلال الفترة الاستعمارية لأنها لم تكن في مصلحة المستعمر الفرنسي آنذاك. وبعد بدء إنتاج اليورانيوم في أواخر الستينيات وأوائل السبعينيات؛ سعى منتجو اليورانيوم والحكومة النيجرية من أجل إيجاد الحلول لهذه المشكلات والتي أثرت بشكلٍ مباشر على إنتاج اليورانيوم. ففي عام ١٩٧١ ظهرت هذه الأزمة بشكلٍ ملَح وذلك عند بناء مصنع المعالجة في أرليت وبداية تصدير اليورانيوم للخارج، فقد تطلب الأمر نقل العديد من المعدات الصناعية والمواد المستوردة من الخارج وخاصة من فرنسا، ونقل اليورانيوم لتصديره لأسواقه خارج أفريقيا. فموقع أرليت يبعد حوالي ألفين كيلو متر من أقرب ميناء، ورغم بناء مهبط طائرات شمال محطة معالجة أرليت إلا أن معظم المعدات والمواد الخام اللازمة لاكتشاف وإنتاج اليورانيوم إما ثقيلة جدًا أو ضخمة جدًا وبالتالي يستحيل نقلها عن طريق الجو(٥٣). وبالإضافة إلى أن نقل هذه المعدات والمواد الخام عبر الصحراء ودون تمهيد الطرق وتهيئتها كان يكلف ما بين خمس إلى ثلث التكاليف الإجمالية، ومن ثم تم التخطيط طويل الأمد لحل هذه الأزمة وتخفيض تكلفة النقل(٥٤).

وعلى ذلك بدأت جميع الأطراف دراسة أفضل الطرق البرية من مناطق إنتاج اليورانيوم في النيجر وعلى رأسها أرليت وحتى موانئ البحر المتوسط والمحيط الأطلسي وتم النظر في أربعة طرق محتملة للسكك الحديدية والبرية(٥٥)؛ كان الأول من الجزائر عبر عين صالح In Salah وتمنراست Tamanrasset ، وكان الثاني عن طريق نيجيريا من لاجوس Lagos عبر كانو Kano وزيندر

Zinder ، وأما الثالث عن طريق ساحل العاج من أبيدجان Abidjan عبر واجادوجو Ouagadougou ونيامي، وأخيرًا الرابع عن طريق بنين من كوتونو Cotonou عبر باراكو Parakou وتاهوا Tahoua. ونتيجة بعض الخلافات السياسية وارتياح فرنسا صاحبة المصلحة الأكبر في إنتاج اليورانيوم لبنين كي تكون كوتونو هي الميناء الرئيس لتصدير اليورانيوم من النيجر تم اتخاذ القرار لصالح الطريق الرابع، بالإضافة لأن النيجر كان لها حصة في ملكية خط السكة الحديد من كوتونو إلى باراكو، ولذلك كان المستهدف إنشاء طريق بري من أرليت في النيجر وحتى باراكو في بنين(٥٦).

وكان تنفيذ هذا الطريق عبر الصحراء بطول سبعمائة كيلو متر أمرًا مكلفًا جدًا؛ ومع ذلك كان له العديد من الفوائد، فبالإضافة لأهميته الضخمة لعملية إنتاج اليورانيوم فإنه أيضًا هدف لإنهاء عزلة المناطق الوسطى والشمالية من البلاد. ولأن تمهيد هذا الطريق كان من أجل اليورانيوم؛ ولأن هذا المعدن هو الذي أنفق على إنشاء هذا الطريق؛ أطلقت الدوائر السياسية والاقتصادية في العالم الغربي عليه "طريق اليورانيوم Uranium Road". ونظرًا للتكلفة العالية لتنفيذ هذا الطريق فقد اجتمع في مايو ١٩٧٦ مسؤولو إحدى عشرة شركة دولية عاملة في التنقيب عن اليورانيوم في نيامي مع مسئولين من حكومة النيجر وشكلوا اتحادًا استثماريًا وتعهدوا بتوفير مبلغ خمسة عشر مليار فرنكًا أفريقيًا من إجمالي تكلفة استثمارية قدرت بمبلغ خمسة وعشرين مليار فرنكًا أفريقيًا. وبالفعل اجتمعت جميع الأطراف في نيامي في سبتمبر ١٩٧٦ ووقعت بروتوكولًا لتمويل هذا المشروع، نص على إنشاء شركة امتياز لطريق تاهوا – أرليت برأس مال مليارين ومائتي مليون فرنكًا أفريقيًا وتعهد مالي قدره خمسة عشر مليار فرنكًا أفريقيًا للعمل في المشروع المتوقع أن يستمر ما بين أربع إلى خمس سنوات. وتم تخصيص العمل بناءً على تقديم العطاءات وتم تقسيم الطريق لثلاث مراحل على النحو التالي؛ المرحلة الأولى من تاهوا وحتى تامايا Tamaya وكان المطلوب إنشاء طريق معبد بطول مائة وتسع وتسعين كيلو مترًا، وتم منحه لتحالف شركات فرنسي نيجري بمبلغ أربعة مليارات وسبعمائة وسبعين مليون وأربعمائة ألف فرنكًا أفريقيًا. وكانت المرحلة الثانية من تامايا وحتى أغاديس وكان المطلوب إنشاء طريق معبد بطول مائتين وتسعة كيلومترات على اتجاهين وتم منحه لتحالف شركات فرنسية أخرى بمبلغ ستة مليارات ومائتين وثمانية عشر مليونًا وثلاثمائة ألف فرنكًا أفريقيًا. وكانت المرحلة الثالثة والأخيرة من أغاديس وحتى أرليت وعهد بها لنفس التحالف الأول بمبلغ مالي خمسة مليارات وتسعمائة وواحد وثلاثين مليونًا ومائتي ألف من

الفرنكات الأفريقية. وتم الاتفاق على الانتهاء من الطريق بحلول العام ١٩٨٣ – ١٩٨٤، وبهذا الطريق يمكن وصل جميع أطراف النيجر عبر الصحراء(٥٧).

لقد أصبح اليورانيوم في غضون سنواتٍ قليلة مصدرًا رئيسًا للتنمية في النيجر؛ حيث أصبح منتج التصدير الأساس للبلاد، إذ بلغ سبعين في المائة من جميع عائدات التصدير. وقد أدت الزيادة الكبيرة في الإنتاج والمبيعات والحركة التصاعدية للأسعار الدولية للوصول إلى ارتفاع كبير في **موازنة النيجر**، واستمر ذلك حتى أوائل الثمانينيات من القرن الماضي، فقد ارتفع دخل النيجر من إنتاج اليورانيوم من أربعمائة مليون فرنك أفريقي في عام ١٩٧٤ إلى أربعة مليارات في عام ١٩٧٥ ثم وصل إلى سبعة مليارات وستمائة مليون في عام ١٩٧٦ وإلى عشرة مليارات ونصف في عام ١٩٧٧، وذلك بالإضافة إلى الضرائب الحكومية على الأرباح والإنتاج والرسوم الجمركية المدفوعة على تصديره، ومن هنا كان استمرار زيادة إنتاج اليورانيوم وارتفاع أسعاره قد أثر إيجابًا على دخل النيجر وبالتالي الإنفاق على البنية التحتية والمشروعات الاقتصادية(٥٨).

وقد انعكست زيادة دخل اليورانيوم على مؤشر **النمو** في النيجر؛ فقد قدرت المؤسسات الاقتصادية الدولية أنه منذ عام ١٩٧٦ ارتفع متوسط معدل النمو إلى ٦٪ سنويًا، كما حافظت النيجر على ارتفاع نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي وفقًا للمعايير الأفريقية حوالي أربعمائة وإحدى وسبعون دولارًا في عام ١٩٨٠ على الرغم من أن معظم الثروة كانت مركزة في أيدي مجموعة من المنتمين لقطاع إنتاج اليورانيوم(٥٩). وعلى ذلك قررت حكومة النيجر منذ منتصف السبعينيات من القرن العشرين العمل على **تشييد المباني** والمؤسسات الحكومية من أجل إظهار هيبة وقوة الدولة؛ وكانت البداية في العاصمة نيامي التي كانت في أوائل السبعينيات أشبه بقرية كبيرة عن كونها عاصمة دولة. وبدأت الحكومة القيام بثورة بناء عن طريق تحديث مطار نيامي ومبنى قصر المؤتمرات وطريق المطار، كما تم إنشاء فندق الجاوي The Gaweye الدولي الكبير في العاصمة، بالإضافة لتحديث مباني الوزارات ومبنى الأونواريم المختص بإدارة الموارد المعدنية في البلاد. وقد استمرت هذه الأعمال الإنشائية الضخمة حتى أوائل الثمانينيات، وهنا أرجعت العديد من الدوائر السياسية العالمية أن الإنجازات الهائلة في مجال البنية التحتية في النيجر لم تكن لتحدث لولا الوفورات المالية المستمدة من اليورانيوم، وأكدت على الدور الاستراتيجي لهذا المنتج في التنمية الاقتصادية في البلاد(٦٠).

ومع زيادة الموارد المالية الضخمة التي جنتها حكومة النيجر من أرباح اليورانيوم؛ وجهت اهتمامها نحو تنمية القطاعات الاقتصادية الأخرى؛ فتطور **الإنتاج الزراعي** عن أوائل السبعينيات خاصة بعد موجة الجفاف التي أصابت النيجر وغيرها من الدول المطلة على الصحراء الكبرى حتى عام ١٩٧٣، وذلك عندما دخل الاقتصاد النيجري في مرحلة الشلل تقريبًا بل عانت البلاد من ندرة الإمدادات الغذائية للسكان(٦١). ومنذ منتصف السبعينيات حدثت نقلة نوعية في هذا القطاع حيث قامت الدولة بضخ استثماراتٍ كبيرة لزراعة الحبوب مثل الدخن والذرة الرفيعة حتى ارتفع إنتاج هذه المحاصيل إلى ٢٪ في عام ١٩٧٧ وإلى ١٠٪ في عام ١٩٧٨ مما أدى لاكتفاء النيجر تقريبًا منها حتى عام ١٩٨١. ومع ذلك لم تحقق المحاصيل النقدية في النيجر النتائج المرضية فقد كان الفول السوداني واللوبيا والقطن من أهم محاصيل التصدير للخارج حتى أواخر الستينيات ودخول موجة الجفاف؛ ومع تحسن الأحوال الجوية منذ أواخر عام ١٩٧٤ وحتى عام ١٩٧٨ لم تسهم بنصيب كبير في الدخل القومي، وذلك بسبب الخسائر الناجمة عن الآفات والأمراض وعدم اهتمام المزارعين بزراعة هذه المحاصيل النقدية بسبب انخفاض أسعار الشراء الحكومية، ولكن في عام ١٩٧٩ عززت الحكومة أسعار البيع في محاولة منها لتحفيز الإنتاج(٦٢).

وكان القطاع الاقتصادي الآخر الذي شهد طفرة كبيرة في النيجر نتيجة زيادة أرباح اليورانيوم هو قطاع **الثروة الحيوانية**؛ فقد كان القطاع الأكثر تضررًا من موجة الجفاف التي أشرنا إليها سابقًا(٦٣)، وقد أعيد تربية العديد من أنواع القطعان التي تعرضت للهلاك سابقًا ووصلت لمعدلات قبل عام ١٩٦٨، وذلك بفضل الجهود المستمرة لتطوير المراعي(٦٤). ونتيجة جهود الحكومة في تنمية الثروة الحيوانية وتحسين جودتها وصلت لحوالي ٢٦٪ من الناتج المحلي الإجمالي(٦٥).

وكان اليورانيوم قد أثر أيضًا بشكل جزئي على **القطاع الصناعي** وإن ارتبط بعمليات استخراج وإنتاج المعدن الاستراتيجي مثل مصانع المعالجة وغيرها أو خدمة اللوجستيات التي ارتبطت بعمليات الإنتاج أو النقل أو المدن الجديدة؛ ففي أوائل السبعينيات أصبح مصنع الأسمنت في مالبازا Malbaza أكبر مشروع صناعي في النيجر، إذ تم بناؤه بتكلفة قدرها ستة ملايين دولار، وقد زادت أرباحه من خلال توفير احتياجات البناء في مدينة أرليت التعدينية(٦٦).

وقد أكد بعض المراقبين أنه مع أواخر السبعينيات من القرن الماضي أصبح اليورانيوم القوة الدافعة لاقتصاد النيجر والعنصر الأساسي لتنمية البلاد؛ حيث زادت **موارد العملة الصعبة** من صادرات اليورانيوم. فقد مكّن النيجر من تخصيص حوالي أربعة عشر مليار فرنكًا أفريقيًا لصندوق

الاستثمار الوطني في عام ١٩٧٨ وما يقرب من اثنين وعشرين مليارًا في عام ١٩٧٩ مقارنة بمليارين ونصف في عام ١٩٧٤. وبهذه الموارد المالية الضخمة أصبحت النيجر قادرة على المساهمة في توسيع إمكانياتها الاقتصادية وإنشاء البنية التحتية اللازمة للتنمية. ورغم ذلك فقد أكد بعض الخبراء أنه في حين أن حكومة النيجر جنت ربحًا هائلًا من إنتاج اليورانيوم فإن حياة المواطن النيجري العادي لم تتأثر بشكل كبير بعد، فالأمر لم يزد على تشغيل بضعة آلاف من العمال الذين لم يتقاض معظمهم أية مرتبات عالية. وفي المقابل دافع فريق آخر عن انعكاس مكاسب اليورانيوم على حياة شعب النيجر، ودلّلوا على ذلك بقيام الحكومة بإلغاء ضريبة الدخل الدنيا Minimum Income Tax والتي كان قد تم إقرارها على جميع المواطنين الأغنياء والفقراء بعد مرور عام من العمل والادخار. وقد أثقلت هذه الضريبة كاهل الفلاحين والرعاة الفقراء. وفي عام ١٩٧٨ تم إلغاء هذه الضريبة وذلك بفضل اليورانيوم الذي أسهم في توفير مبلغ مليار فرنكًا أفريقيًا كانت تدخل الخزانة العامة من هذه الضريبة التي وصفوها (بالجائرة). كما دلل أصحاب هذا الرأي على وجهة نظرهم بأن مواطني النيجر إذا كانوا قد حرموا من الربح الفوري من استثمارات اليورانيوم إلا أنهم لم يشعروا بعد بالتقدم في التعليم والصحة وانخفاض أسعار المواد الغذائية، وأن ذلك كله لم يكن ليتحقق إلا بعد استفادة الحكومة من أرباح اليورانيوم(٦٧).

والحقيقة أن حكومة النيجر ومجموعة الداعمين الدوليين لمشروعات اليورانيوم وعلى رأسهم فرنسا لم يهتموا إلا بتنمية مشروعات البنية التحتية المرتبطة بدورة إنتاج اليورانيوم وتصديره وبعض الحزم الاقتصادية التي وفرتها الدولة للمواطنين، وذلك دون منفعة حقيقية لشعب النيجر؛ فقد ماطلت هذه المجموعة في تمويل المشروعات التنموية ذات الفائدة الكبرى للسكان وعلى رأسها مشروع سد كانداجي Kandadji على نهر النيجر، هذا المشروع الذي صمم من قبل مجموعة من الخبراء الدوليين في عام ١٩٧٠. وقد أكدت الدراسات التمهيدية أن المشروع كان سيعمل على توفير الطاقة الكهربائية للنيجر، ويهدف لتدفق مياه نهر النيجر بصورة منتظمة والسماح بري مائة وأربعين ألف هكتار من الأراضي الزراعية تعمل على اكتفاء البلاد من الغذاء، وتكوين بحيرة بسعة مليار وأربعمائة مليون متر مكعب من المياه وتبلغ مساحتها مائتين وثلاثين كيلو مترًا مربعًا، وقد ماطلت فرنسا والمؤسسات الدولية في تمويل هذا المشروع رغم مطالبة الرئيس كونتشي للمسئولين الفرنسيين في مناسبات مختلفة دون طائل(٦٨).

وكان على النيجر – مثلها في ذلك مثل معظم الدول الأفريقية جنوب الصحراء – أن تدفع ثمن الاعتماد على تصدير سلعة معدنية واحدة[٦٩]؛ ففي صدمة غير متوقعة للمسئولين في النيجر في أوائل عام ١٩٨١ انخفضت الأسعار العالمية لليورانيوم –مصدر سعادة النيجر منذ عام ١٩٧٤– حيث إنه لم يجلب ما كان متوقعًا في موازنة الدولة في هذا العام. فقد كان سعر بيع الكيلو المعدني لليورانيوم المباع للشركات الأجنبية قد ارتفع في عام ١٩٨٠ إلى أربع وعشرين ألفًا وخمسمائة فرنكًا أفريقيًا للكيلو جرام من اليورانيوم ووصل حجم الإنتاج السنوي إلى أربعة آلاف وخمسمائة طن. وفوجئ الجميع بأن السعر العالمي لليورانيوم في أوائل عام ١٩٨١ استقر عند عشرين ألف فرنك أفريقي للكيلو وانخفض حجم الإنتاج السنوي إلى أربعة آلاف وثلاثمائة وخمسين طنًا. وعند مناقشة المسئولين في النيجر للشركاء الفرنسيين حول هذا السعر المفاجئ كان الرد بأن النيجر تحصل على ثمن مرتفع وأن سعر الكيلو على مستوى العالم في هذا العام وصل إلى ما يوازي ستة عشر ألف فرنك أفريقي وأنه انخفض بمعدل ٣٥٪. كان هذا الأمر بمثابة كارثة بالنسبة لحكومة النيجر التي كانت تعدَ موازنة الدولة وفقًا لارتفاع سعر الكيلو وحجم الإنتاج السنوي من اليورانيوم، فقد كان هذا المعدن وحده يوفر لها ما بين ٧٠ و٨٠٪ من صادراتها، وشكّل ما يقرب من ثلث الإيرادات الحكومية المخصصة للإنفاق الرأسمالي في عام ١٩٨١. وبالتالي فقدت الموازنة ما يقرب من عشرة مليارات فرنكًا أفريقيًا، وحتى المؤسسات الدولية توقعت أن تعافي سعر اليورانيوم العالمي مرة أخرى قد يحدث بعد خمس أو ست سنوات، مما سبب مشكلة كبيرة لصناع القرار في النيجر وبدأوا في البحث عن حلول سريعة لتجاوز هذه الأزمة وذلك من أجل إنقاذ خطتهم التنموية ١٩٧٩ – ١٩٨٣، مما أدى لاتخاذ إجراءات ببيع نصيب النيجر من اليورانيوم لدول من خارج الكتلة الغربية[٧٠].

كان هذا الانخفاض الحاد في السعر العالمي لليورانيوم في أوائل عام ١٩٨١ قد أدى إلى التدهور الحاد في اقتصاد النيجر، مما أدى إلى انخفاض النمو إلى ما يقرب من الصفر وإحداث عجز في ميزان المدفوعات، وكان متوقعًا أنه حتى مع تعافي سوق اليورانيوم العالمي ستضطر النيجر إلى الاعتماد على المساعدات الخارجية المتزايدة للوفاء بالتزاماتها في السداد وقد تلجأ إلى صندوق النقد الدولي. وأمام ذلك تراجعت مستويات التنمية في كافة القطاعات الاقتصادية مثل الزراعة والثروة الحيوانية والصناعة[٧١]، كما تأثرت عمليات البناء والتشييد لكافة قطاعات ومؤسسات الدولة سلبًا. فمع انخفاض سعر اليورانيوم نصح صندوق النقد الدولي حكومة النيجر بالاعتدال في

عملية البناء، وقد توقع الخبراء الدوليون أنه لولا انخفاض سعر اليورانيوم لاستمرت معدلات مشاريع البناء الأخرى في البلاد(٧٢).

وعلى ذلك فقد وضح قدرة فرنسا –من أجل الاحتفاظ باحتكارها لليورانيوم– على التحكم في وضع الأسس والمنطلقات الاقتصادية للنيجر طبقًا للأولويات الفرنسية من حيث التخطيط لتأسيس كافة البنى التحتية الحاكمة للوجستيات صناعة تعدين وإنتاج اليورانيوم دون النظر لمصلحة شعب النيجر الذي لم يشعر بالمردود الكافي لليورانيوم الذي يتم استخراجه من أرضه. ومن هنا فقد كان اليورانيوم هو المتحكم في حجم التنمية في النيجر سواء عند ارتفاع الأسعار أو انخفاضها. وقد أثر اليورانيوم أيضًا على التحولات السياسية في النيجر وهذا ما سنبينه من خلال السطور القادمة.

رابعاً – اليورانيوم وأثره على التحولات السياسية في النيجر

كان اكتشاف اليورانيوم قد أثَر على تطور الحياة الاقتصادية والسياسية في النيجر بشكلٍ مباشر منذ حصولها على الاستقلال في أغسطس ١٩٦٠؛ فقد تحكم الفرنسيون في استكشافه وإنتاجه، حيث كانت شركة سومير مملوكة تقريبًا لفرنسا وحتى عندما تم تمويل حصة النيجر في رأس المال كان من خلال قرض من وكالة المعونة الفرنسية Caisse Centrale de Coopération économique. وقد جنت الشركات الفرنسية جميع أرباح أراضي تعدين اليورانيوم في النيجر، في حين أن حكومة نيامي لم تحصل إلا على مبلغ مليون فرنك أفريقي سنويًا. وعندما جلبت الحكومة الفرنسية تدريجيًا مجموعة من الشركاء الغربيين مثل إيطاليا وألمانيا الغربية واليابان فإن ذلك لم يؤثر بأي شكلٍ من الأشكال على هيمنة النفوذ الفرنسي على قطاع اليورانيوم، كما كانت حكومة النيجر ملزمة ببيع نصيبها لفرنسا على أساس الأولوية. وأمام هذا الاحتكار الفرنسي لم يكف المسئولون في النيجر عن المطالبة بنصيبٍ عادل من أرباح اليورانيوم؛ فبعد فترة وجيزة من اكتشاف رواسب أرليت في عام ١٩٥٩ بدأ هاماني ديوري Hamani Diori رئيس وزراء النيجر في الضغط من أجل الحصول على صفقة يورانيوم أكثر ملائمة من الحكومة الفرنسية لكنه قوبل بتجاهلٍ تام من المسئولين في باريس(٧٣).

وحتى بعد الاستقلال اشتكى ديوري إلى الحكومة الفرنسية من محاولة الوكالة الفرنسية للطاقة النووية CEA زيادة حصتها بـالحصول على مائة ألف سهم من شركة سومير. وفي عام ١٩٦٧

تلقى ردًا من جاك فوكارت Jacques Foccart مستشار الرئيس الفرنسي شارل ديجول للشئون الأفريقية يفيد بأن أي تعديل لاتفاقية قد تم توقيعها بالفعل سيؤثر بشكلٍ خطير على إنشاء سومير، وهنا وضح بأنه تهديد مستتر بضرورة قبول ديوري لطلب الوكالة الفرنسية دون قيد أو شرط، ومع ذلك استمر التعاون بين فرنسا والنيجر في قطاع اليورانيوم في خلال التوترات المتصاعدة. وفي نوفمبر عام ١٩٦٨ تم توقيع اتفاقية لتأسيس اللجنة الفرنسية النيجرية لليورانيوم Commission franco-nigérienne de L'uranium (C.F.N.U) وقد عقدت عدة اجتماعات بين فبراير ١٩٦٩ وأكتوبر ١٩٧٤، وطوال هذه الفترة كان موقف الوكالة الفرنسية للطاقة الذرية متشددًا ومتعجرفًا وازدرائيًا تجاه وجهة نظر النيجر. والحقيقة أن هذا الموقف وجد دعمًا كبيرًا من دوائر الحكم الفرنسية، بينما أصر الرئيس النيجري على ضرورة اتخاذ قرار نهائي على أعلى مستوى بين دولة وأخرى بسبب أهمية اليورانيوم الاستراتيجية بالنسبة لفرنسا، هذا في الوقت الذي ظل مسئولو الوكالة الفرنسية يقابلون ذلك الطلب بمبررات واهية؛ مثل تكاليف الاستغلال وأسعار السوق العالمية وهوامش الربح(٧٤).

وقد أدت الزيادة الهائلة في أسعار النفط العالمية خلال عامي ١٩٧٣ و١٩٧٤ إلى زيادة الطلب العالمي على اليورانيوم مما أدى إلى ارتفاع أسعاره، وما نتج عن ذلك من أبعاد سياسية واضحة. وفي الواقع اشترت فرنسا حصة النيجر من اليورانيوم بسعرٍ قدرته بحوالي ستة وعشرين ألف ومائتين وخمسين فرنكًا فرنسيًا للطن. وأوهم المسئولون الفرنسيون حكومة نيامي بأن هذا السعر سياسي نتيجة ارتفاع السعر العالمي للمعدن، ومع ذلك فقد اعتقد النيجريون بأن هذا السعر مجحف جدًا، وأنه وفقًا للحسابات التي أجراها الخبراء في النيجر بعد الأخذ في الاعتبار عامل تكافؤ الطاقة بأن السعر العادل لطن تركيزات اليورانيوم تتراوح مابين خمس وثلاثين ألف ومائة وعشرة ألف فرنك فرنسي. وعلى ذلك شعر المسئولون في الحكومة النيجرية أن فرنسا تمارس نوعًا من الخديعة تجاههم فقرروا الإصرار على مراجعة أسعار اليورانيوم.

وفي مارس ١٩٧٤ التقى مندوبون من فرنسا والنيجر والجابون في نيامي لمناقشة الطلب والعرض على اليورانيوم، ونتيجة تمسك الوفد الفرنسي بموقفه الرافض للنظر في أية زيادة في الأسعار للدول المنتجة تم الاتفاق على تأجيل المفاوضات واستئنافها في الشهر التالي أبريل ١٩٧٤، ولكن فوجئ العالم في ١٥ أبريل بخبر الإطاحة بالرئيس هاماني ديوري بانقلاب عسكري قاده قائد الجيش سيني كونتشي Seyni Kountche الذي تولي رئاسة الدولة حتى وفاته عام

١٩٨٧. من هنا لم تصدق العديد من الدوائر السياسية الغربية أن الإطاحة بالرئيس ديوري كان محض صدفة بانقلاب عسكري قبل اثنتين وسبعين ساعة فقط من استئناف المفاوضات الثلاثية بشأن اليورانيوم، وقبل ثمان وأربعين ساعة فقط من مغادرة رئيس النيجر إلى نيويورك لإلقاء كلمة أمام الجمعية العامة للأمم المتحدة حول موضوع المواد الخام في خطوة ضاغطة على الحكومة الفرنسية. ولذلك ساد اعتقاد غربي بأنه –على أقل تقدير– كان هناك رضاء فرنسي على انقلاب الجيش على الرئيس النيجري[٧٥]، وأن الأمر لا يُعزى فقط إلى حالة سخط الشعب على فساد النخبة في النيجر وزيادة معدلات الفقر. وبذلك كان اليورانيوم عاملًا حاسمًا في توتر العلاقات بين نيامي وباريس حتى أبريل ١٩٧٤. ويعتقد الباحث أن فرنسا كانت وراء هذا الانقلاب لوقف المطالبات المتكررة من حكومة النيجر بزيادة حصة النيجر من أسعار اليورانيوم.

قدم كونتشي إلى الحكم في ذروة اكتشافات اليورانيوم وتصديره للخارج والارتفاع المستمر في أسعاره فأثر ذلك إيجابًا على الاستقرار السياسي في البلاد؛ ومع ذلك احتاط الرئيس الجديد للنيجر من رجال النظام السابق ولم يستعن بهم جميعًا في حكومته، بل وضعهم تحت الإقامة الجبرية في مناطق مختلفة ومنع الاتصال فيما بينهم، وذلك حتى يعزلهم عن أية اتصالات مع أطرافٍ أجنبية. وبدأ حكمه متخذًا سياسات تعتمد على التقشف ليس بين عامة الشعب فقط بل بين الطبقة الحاكمة أيضًا وقضى على جميع مظاهر البذخ والترف بين أعضاء الحكومة وطبق ذلك على نفسه أيضًا، وظل يحكم من مبنى قيادة الجيش ولم يدخل مطلقًا القصر الرئاسي في نيامي. وواكب ذلك اهتمامه بالتنمية –على النحو الذي عرضناه سابقًا– ومن ثم أسهمت زيادة مبيعات اليورانيوم في الاستقرار السياسي بل وعلى زيادة شعبية الرئيس كونتشي نفسه، ومن ثم أدى إلى تناسي غالبية مواطني النيجر بأنه جاء عبر انقلاب عسكري. وقد توقعت الدوائر السياسية والاقتصادية الغربية في عام ١٩٧٩ أنه بفضل إمكانات اليورانيوم الهائلة سيصبح هذا البلد واحدًا من أكثر البلاد ازدهارًا في أفريقيا بحلول عقد الثمانينيات. وقد أدى ذلك إلى ارتياح مواطني النيجر لنظام كونتشي رغم عسكريته الصارمة وديمقراطيته المحدودة، وهذا دفع السلطة إلى اتخاذ المزيد من الممارسات "الواقعية الحكيمة"، فاتجهت لتنظيم معدل الإنتاج بحكمة وتخصيص جزءًا من الإيرادات المأخوذة من الخام لتنمية البلاد. وقد قامت المبيعات بتغذية صندوق الاستثمار الوطني الذي منح الأولوية لتنمية القطاع الريفي والصحة والتعليم وكذلك شراء حصص مشاركة الدولة في رؤوس أموال الشركات المتنوعة[٧٦].

وقد أفاد الخبراء الدوليون أن الرئيس النيجري كونتشي كان أمام معادلة سياسية صعبة ودقيقة جراء الأزمة الاقتصادية التي لحقت بالبلاد في عام ١٩٨١ على إثر انخفاض سعر اليورانيوم؛ فقد توقعوا قدرته على تجاوز الأزمة الاقتصادية والتقدم تدريجيًا نحو الحكم المدني، فيما توقع فريق آخر أنه سيجد صعوبة متزايدة في الموازنة بين الحاجة إلى التقشف والتقدم نحو الحكم المدني، وإرضاء المؤيدين السياسيين عن طريق حماية مصالحهم. وقد ذكروا أن كونتشي أثبت مهارته في نزع فتيل القضايا الملتهبة واحتواء المعارضة في الماضي وذلك نتيجة ارتفاع الدخل من مبيعات اليورانيوم، وتوقعوا أنه سيضطر إلى اللجوء إلى المزيد من الإجراءات الاستبدادية التي لن تؤدي إلا إلى تشويه سمعة النظام وإثارة معارضة أكبر(٧٧)، وهذا ما استلزم تحركًا خارجيًا حثيثًا من أجل تلافي آثار انخفاض أسعار اليورانيوم، وهذا ما يدفعنا للحديث عن أثر اليورانيوم في السياسة الخارجية للنيجر طوال هذه الفترة.

خامساً- اليورانيوم والسياسة الخارجية للنيجر

شكل اليورانيوم محور التطور السياسي للنيجر منذ الاستقلال كما رأينا، والحقيقة أنه أثَر بشكلٍ فعال في سياستها الخارجية أيضًا؛ حيث كان محددًا رئيسًا في تحديد أيديولوجيتها الدولية وأيضًا أسهم في وضع قواعد جديدة للعبة المصالح الغربية في أفريقيا جنوب الصحراء. فقد كانت النيجر منذ استقلالها في أغسطس ١٩٦٠ جزءًا من الدول الفرانكفونية، وتبعًا لذلك أصبحت عضوًا جديدًا في العالم الغربي تحت قيادة فرنسية. ومن هنا ارتبطت النيجر – كغيرها من دول الجماعة الفرنسية– سياسيًا واقتصاديًا بباريس، وقد رأينا كيف أن فرنسا سخَرت إمكانات اليورانيوم في النيجر تبعًا لتطور برنامجها النووي، بل ربطته اقتصاديًا بمؤسساتها المالية، وجعلته مصدر الدخل القومي للنيجر حتى منتصف الثمانينيات. وقد شاهدنا كيف أن فرنسا كانت هي المتحكمة في اقتصاديات إنتاج هذا المعدن حتى منتصف السبعينيات؛ فكانت وكالة الطاقة الذرية الفرنسية هي المتحكمة في سعر الشراء، بل وكانت هي الجهة الشرائية الوحيدة، وقد تغير الوضع بعد الاتفاقيات الجديدة بين فرنسا والنيجر التي وقعت في عام ١٩٧٤(٧٨). وقد جنت فرنسا حتى ذلك العام جميع الأرباح الكبيرة، وجلبت الوكالة الفرنسية ابتداء من عام ١٩٧١ بشكلٍ تدريجي عددًا من الشركاء الغربيين في اتفاقيات مشاريع اليورانيوم المشتركة ولاسيما إيطاليا وألمانيا الغربية وإسبانيا واليابان، وذلك دون

التأثير على الهيمنة الفرنسية على حصص شركات الإنتاج، كما كانت النيجر ملزمة ببيع إنتاجها إلى فرنسا على أساس الأولوية حتى أواخر السبعينيات. وقد أسهم ذلك كله في ازدهار الاقتصاد الفرنسي دون الاكتراث بالتنمية في النيجر(٧٩).

والحقيقة أن فرنسا منذ عام ١٩٦٠ كانت أكثر مصادر النيجر موثوقية وبخاصة في مجال المساعدات الفنية والمالية والأمنية؛ حيث شارك أكثر من مائتي مستشار فرنسي في كل جانب من جوانب أمن البلاد من أجل الحفاظ على العلاقات الاستراتيجية بين الطرفين. وقدمت باريس حتى أوائل الثمانينيات ما يقرب من نصف إجمالي المساعدات الخارجية للنيجر بالإضافة إلى قروض التنمية بشروط ميسرة لتمويل مشاريع حكومية طويلة الأجل، وإن كان معظمها لخدمة البنية التحتية الخاصة بإنتاج اليورانيوم(٨٠). بناء على ذلك نجحت فرنسا طوال عقد السبعينيات حتى أوائل الثمانينيات في أن تكون المشتري الرئيس لليورانيوم من النيجر؛ فقد اشترت في عام ١٩٨٠ ألفًا وثلاثمائة وأربعًا وأربعين طنًا؛ ثم ازدادت هذه الكمية في عام ١٩٨١ لتصل إلى ألفين ومائتين وثلاث وتسعين طنًا بالإضافة إلى ستمائة طنًا اشترتها وكالة الطاقة الذرية الفرنسية كعملية شراء خاصة خارج الحصة، ولكن كان الانخفاض المفاجئ لسعر اليورانيوم قد أثَر على العلاقات بين الجانبين(٨١).

فقد كان انخفاض السعر العالمي لليورانيوم في عام ١٩٨٠ ينذر بكارثة اقتصادية للمسئولين في النيجر، ولكن فرنسا قامت بدورٍ كبير من أجل تلافي آثار هذا الانخفاض المفاجئ على الحكومة النيجرية؛ حيث استطاعت الحكومة الفرنسية إقناع ست عشرة شركة غربية تمثل الدول التسع المشاركة في تعدين اليورانيوم لشراء الكيلو جرام من المعدن بأربع وعشرين ألفًا وخمسمائة وستين فرنكًا أفريقيًا. وفي عام ١٩٨١ شهد سوق اليورانيوم انخفاضًا آخر لما يساوي ستة عشر ألفًا وخمسمائة فرنكًا أفريقيًا للكيلو وتطلب ذلك جهودًا كبيرة من جانب باريس لإقناع باقي الشركاء لرفع سعر الشراء من النيجر إلى عشرين ألف فرنكًا أفريقيًا للكيلو ومع ذلك كله فقد تسبب الفارق بين السعرين من عام ١٩٨٠ إلى عام ١٩٨١ إلى خسارة النيجر ثمانية مليارات من الفرنكات الأفريقية أي حوالي مائة وستين مليون فرنكًا فرنسيًا من الميزانية الاستثمارية مما أدى لطلب حكومة نيامي من فرنسا مساعدات مالية عاجلة لحل هذه الأزمة(٨٢).

وقد توجه وزير التعاون والدفاع الفرنسي روبرت جالي Robert Galley إلى نيامي للقاء مسئولي الحكومة النيجرية في الفترة من ٧ إلى ١١ مارس ١٩٨١، واستقبله الرئيس كونتشي الذي

ناقشه في مسألة انخفاض أسعار اليورانيوم، وكان رد جالي أن انخفاض الأسعار كان مقلقًا جدًا لفرنسا مثلما هو للنيجر. وقد صرح جالي عقب اللقاء بأن كونتشي يشعر بضرورة تعديل جهود المساعدة الفرنسية والدولية للنيجر مع أخذ الوضع الفعلي للنيجر في الاعتبار، وذلك نظرًا لأن جهود التنمية في البلاد معرضة لخطر التباطؤ بل والتوقف تمامًا؛ بسبب انخفاض السعر الدولي لليورانيوم، وأن الرئيس النيجري وجه انتباه فرنسا والبلدان الأخرى إلى حقيقة أن النيجر لا يزال يعاني من أوضاع غذائية صعبة وبالتالي في حاجة عاجلة للمساعدات الغذائية. كما تمت مناقشة تمويل مشروع سد كانداجي التنموي في النيجر، وتم التباحث حول جدوى المشروع من وجهة نظر كلا الطرفين، وظهرت مماطلة فرنسا في عدم جدية تمويل المشروع. وقد عقد الوزير عدة اجتماعات مع وزراء الحكومة ووقعت العديد من اتفاقيات تمويل فرنسي لقروض لعدد من المشروعات الاقتصادية والاجتماعية في النيجر وضخ حزم تمويلية لصندوق الاستثمار الوطني في النيجر لعام ١٩٨١ وصلت لحوالي اثنين وسبعين مليون وستمائة ألف فرنكًا فرنسيًا أي ما يساوي ثلاثة مليارات وستمائة وثلاثين مليون فرنكًا أفريقيًا. كما تم توقيع عقد شراء الحكومة الفرنسية لستمائة طن من اليورانيوم الإضافي بمبلغ خاص يسمح بإضافة أربعة مليارات وخمسمائة مليون فرنك أفريقي في الميزانية الاستثمارية للنيجر ليصل حجم المساعدة المالية الفرنسية لصندوق الاستثمار النيجري في عام ١٩٨١ لثمان مليارات ومائة وثلاثين مليون فرنكًا أفريقيًا(٨٣).

وقد رأت الدوائر الاقتصادية أنه برغم المساعدات الفرنسية للنيجر التي أعقبت زيارة روبرت جالي لنيامي إلا أن معظمها كانت قروضًا كبَلت الحكومة النيجرية، وتركت إدارة الرئيس الفرنسي فاليري جيسكار دي ستان –التي غادرت قصر الإليزيه في مايو ١٩٨١– الأمر لإدارة فرنسوا ميتران التي قررت التعامل مع الدول الأفريقية بشكلٍ مختلف عن إدارة دي ستان.

لم ينتظر سيني كونتشي كثيرًا من أجل حل الأزمات التي نتجت عن الانخفاض الحاد لأسعار اليورانيوم فتوجه بزيارة رسمية إلى باريس؛ لاستكشاف موقف الإدارة الفرنسية الجديدة من مراجعة أسعار اليورانيوم والتي ارتبطت فعليًا بالتنمية في النيجر، وكانت هذه الزيارة في يوليو ١٩٨١ والتقى الرئيس ميتران في العاشر من الشهر نفسه؛ وتناولت المحادثات بالطبع قضية اليورانيوم، وكيف ربطت النيجر سياستها التنموية بالأرباح التي تجنيها من بيع اليورانيوم. ونظرًا لأن فرنسا كانت هي الشريك التجاري الرئيس لذلك البلد فإن سياسة فرنسا المستقبلية للطاقة النووية مهمة جدًا للنيجر على المدى القصير لتأثيرها على موازنة الدولة، وعلى المدى الطويل بالنسبة لمستقبل

صناعة التعدين في البلاد؛ خاصة وأن المساعدات التي قدمتها الحكومة السابقة للنيجر لتحقيق التوازن في موازنة العام ١٩٨١ كانت على هيئة قروض في حين أن نيامي كانت تأمل من الحكومة الفرنسية دعمها على الأقل بمبلغ قدره أربعة مليارات فرنكًا أفريقيًا كمنحة لا ترد. كما ناقش كونتشي مع ميتران مسألة تعيين القيادات الأفريقية لشركات التعدين الرئيسة في النيجر وهذا الأمر الذي عرقلته إدارة جيسكار دي ستان قبل ذلك، كما تمت مناقشة مسألة تمويل سد كنداجي التنموي في النيجر.

والواقع أن الإدارة الفرنسية ممثلة في الرئيس فرانسوا ميتران ووزير التعاون والتنمية جان بيير كوت Jean-Pierre Cot ووزير العلاقات الخارجية كلود تشيسون Claude Cheysson قد أبدوا إعجابهم بالرئيس كونتشي وقيادته الحكيمة للنيجر وأنهم على دراية تامة بالجهود الشاقة المبذولة من قبل الحكومة للاقتصاد النيجري، كما وعدوا بأن النيجر ستكون من بين المستفيدين الأوائل من مضاعفة المساعدات الفرنسية التي أعلن عنها للعالم الثالث، إلا أنهم لم يعلنوا عن أية وعود محددة فيما يخص سعر اليورانيوم وزعموا أن الأمر ما زال غامضًا داخل وزارة الصناعة الفرنسية التي ستتولى دراسة الأمر(٨٤).

وكان من المنتظر أن يظهر رد الفعل الفرنسي على مطالب كونتشي قبل أكتوبر ١٩٨١ الذي كان متوقعًا فيه أن يتم تحديد سعر اليورانيوم لعام ١٩٨٢، ولكن الحكومة الفرنسية فاجأت الجميع ببعض التصريحات المؤثرة على التماسك الداخلي للنيجر. فرغم أن فرنسا كانت مؤيدة بشكلٍ أو بآخر لانقلاب كونتشي على الحكم في عام ١٩٧٤ إلا أن الأمر استغرق وقتًا طويلًا لقبول الشعب النيجري بالإطاحة بهاماني ديوري، ولكن صرح جان بيير كوت وزير التعاون الفرنسي أمام رابطة الصحافة الأوروبية والأفريقية في ١٨ سبتمبر ١٩٨١ عندما سُئل عن التراجع الاقتصادي للعديد من الدول الأفريقية كانت إجابته بأن الأنظمة العسكرية في أفريقيا أظهرت فشلًا في تحقيق التنمية الاقتصادية. وقد لفتت هذه العبارة انتباه الناس في النيجر خاصة وأنها جاءت بعد فترة وجيزة من زيارة الرئيس كونتشي إلى باريس، وتم تفسير هذه العبارة من قبل الدوائر السياسية الغربية بأنه يمكن تبرير قبول فرنسا للنظم العسكرية؛ ومن بينها بالطبع نظام كونتشي، وذلك عندما يصبح الموقف كارثيًا ولكن لن يكون هناك تعافيًا تامًا للاقتصاد في الدول الأفريقية إلا بعد العودة إلى الحكم المدني، وبحسب هذا التفسير لم يكن الوزير يصرح بحقيقة بل يعبر عن مبدأ سياسي أثار الانزعاج في نيامي (٨٥). ومن هنا توترت الأجواء بين باريس ونيامي مما مهد لدخول العلاقات

بينهما في متغيراتٍ أخرى أثرت على التعاون في إنتاج وتصدير اليورانيوم، كما ارتبط ذلك بالمتغيرات الدولية مثل المواجهة الليبية الفرنسية في تشاد وأيضًا وصول رونالد ريجان –الذي أطلقت عليه الدوائر الأمريكية المرشح النووي– للبيت الأبيض وأثر ذلك على استئناف الطلب العالمي الكبير على اليورانيوم، وذلك أثَر على الأوضاع في النيجر وما ارتبط ببيعها اليورانيوم للدول غير الغربية من أجل الاستمرار في عملية التنمية المرتبطة بعوائد بيع هذا المعدن الاستراتيجي، ولذلك ستختلف العلاقات بين النيجر وفرنسا بداية من عام ١٩٨٢ وسيؤثر ذلك على البعد التنموي في النيجر.

وقد أثر اليورانيوم أيضًا في علاقات النيجر **بالولايات المتحدة الأمريكية**؛ تلك العلاقات التي بدأت مع استقلال النيجر في عام ١٩٦٠، وبما أنها اتخذت خط السير في فلك الدول الغربية فقد كانت العلاقات مع واشنطن ودية إلا أن العلاقات الوثيقة بين نيامي وباريس طغت عليها. فقد اشترت النيجر العديد من طائرات النقل الأمريكية من طراز C-130، ودربت الولايات المتحدة الأمريكية مجموعة من الطيارين العسكريين من النيجر في إطار برنامج مساعدات عسكرية متواضع. وعندما تعرضت النيجر في أوائل السبعينيات للجفاف خصصت الولايات المتحدة الأمريكية موارد كبيرة لخطة تنمية إقليمية رئيسة شملت النيجر والدول الصحراوية الأخرى التي تعرضت للجفاف. وحتى أواخر السبعينيات كانت واشنطن هي خامس المانحين الدوليين للنيجر، وقد بلغت الاستثمارات الأمريكية في النيجر نحو ثمان وعشرين مليون دولار؛ فحتى عام ١٩٨١ كانت هناك شركتان أمريكيتان في استكشاف اليورانيوم في شمال وسط النيجر، كانت الشركة الأولى هي كونوكو التي عملت على تطوير مناجم إيمورارين التي تم تقدير الاحتياطي لكي تكون من أكبر مخزونات اليورانيوم في العالم الغربي. كما فازت شركتان أمريكيتان فلور كوربوراشين Flour Corporation ودافي ماكي Davy-Mckee بعقود لدراسات جدوى التعدين في العديد من المناطق داخل النيجر[٨٦].

وقد أعدت الولايات المتحدة الأمريكية زيارة من قبل نائب الرئيس الأمريكي في سبتمبر ١٩٨٠ إلى النيجر من أجل دراسة الأوضاع الداخلية وحجم التحديات التي تواجه النظام السياسي وتداعيات الانخفاض المتوقع للسعر العالمي لليورانيوم وأثره على التنمية[٨٧]. وأعدت الإدارة الأمريكية عدة تقارير عن تنامي حاجة النيجر للمساعدات الأمريكية وذلك إذا ثبت أن فرنسا الداعم التقليدي وغيرها من المانحين غير قادرين أو غير راغبين في تحمل عبء مساعدات أكبر، وتوقعت

أن يتم قياس مصداقية الولايات المتحدة الأمريكية كحليف للحكومات الأفريقية الصديقة في جميع أنحاء غرب أفريقيا بشكلٍ متزايد من خلال رغبة واشنطن في تلبية الاحتياجات الاقتصادية؛ خاصة في ظل تخوف الإدارة الأمريكية من المد السوفييتي المتمثل في التهديدات الليبية –حسب وجهة النظر الأمريكية– للنيجر وتشاد ودول غرب أفريقيا. ولذلك اهتمت بكافة التطورات التي أصابت النيجر جراء الانخفاض الحاد لأسعار اليورانيوم وأثره على التنمية الاقتصادية التي ارتبطت بالأرباح الناتجة عن بيعه، ولذلك كثفت دراسة جميع هذه التطورات وذلك بعد أن علمت أن نيامي باعت جزءًا من حصتها من اليورانيوم لليبيا ومن هنا بدأ الاهتمام المتزايد بالنيجر من قبل واشنطن(٨٨).

وكان ارتباط النيجر بفرنسا منذ البداية خاصة في مجال إنتاج اليورانيوم قد سبَب نوعًا من الارتياح الحذر للولايات المتحدة الأمريكية؛ حيث إنها ضمنت أن النيجر لن تبيع اليورانيوم لدول الكتلة الشرقية، فقد كان من ضمن الاشتراطات التي تضمنتها الاتفاقيات المنظمة لعملية بيع اليورانيوم من شركة سومير في عام ١٩٧١ أن تظل فرنسا هي العميل المميز والمسيطر، إلا أنها لم تضع قيودًا على المبيعات للخارج مع اشتراط استخدام اليورانيوم للأغراض السلمية فقط، ومع ذلك تم وضع شرط رئيس بعدم البيع إلى جمهورية الصين الشعبية(٨٩). وقد تحسنت العلاقات في فترة الرئيس كونتشي بين نيامي وبكين؛ حيث منحت الحكومة الصينية النيجر في عام ١٩٧٤ إئتمانًا بقيمة واحد وخمسين مليون دولار للتنمية الاقتصادية، وقدمت العديد من المساعدات الطبية والزراعية لكن لم يكن لهم أية علاقات تجارية أو عسكرية. أما من ناحية الاتحاد السوفييتي فقد كانت العلاقات مع النيجر قد اتسمت منذ البداية بالحذر وضبط النفس، وكان هناك القليل من العلاقات التجارية. وفي عام ١٩٧٨ رفض كونتشي العروض السوفييتية للمساعدة العسكرية. ومن هنا شعرت واشنطن حتى أواخر السبعينيات بالاطمئنان من ناحية أية نوايا لبيع اليورانيوم لدول الكتلة الشرقية(٩٠). ولكن كان المتغير الليبي هو الذي أزعج الإدارة الأمريكية بداية من عام ١٩٨٠ مما أثر على دور اليورانيوم في تحولات السياسة الخارجية للنيجر.

كان الانزعاج الأمريكي قد نتج عن السياسات التي اتبعتها نيامي نتيجة انخفاض السعر العالمي لليورانيوم وحاجتها الملحَة والسريعة للمال؛ فقامت ببيع اليورانيوم لليبيا التي كانت مفتاحًا للبيع لدول أخرى غير غربية. **فليبيا** على الحدود الشمالية الشرقية للنيجر، وقد اتخذت منذ قيام ثورة الفاتح من سبتمبر ١٩٦٩ بقيادة العقيد معمر القذافي خطًا سياسيًا ناحية الكتلة الشرقية، ومع تنامي الثروات النفطية لطرابلس بدأت السير في سياسة خارجية نشطة استلزمت تحركًا عسكريًا في بعض

المناطق في العمق الأفريقي من أجل المحافظة على حدودها الجنوبية، وقد بدأ هذا التحرك منذ منتصف السبعينيات، أمام ذلك مارس الغرب ضغوطًا شديدة على النظام الليبي زاعمًا قيامه باستراتيجيات توسعية في وسط وغرب أفريقيا بغرض خدمة المد السوفييتي مستخدمًا سياسات إسلامية في الدول الأفريقية(٩١).

ومنذ مجئ الحكومة العسكرية للرئيس كونتشي في أبريل ١٩٧٤ وهي تحاول الحفاظ على علاقات جيدة مع ليبيا، وذلك لتجنب إعطاء القذافي أي ذريعة للتدخل في شئون النيجر، حيث كانت ليبيا ترفض الاعتراف بالحدود الشمالية الشرقية للنيجر وهي المناطق الغنية باليورانيوم والتي مكنت النيجر من امتلاك خامس أكبر احتياطي في العالم(٩٢). وقد اتُهم نظام القذافي بسعيه لاستغلال الطوارق وهم البدو الرحل الذين يعيش بضعة آلاف منهم في الصحراء الجنوبية الغربية الليبية ولهم علاقات بمجموعات الطوارق الأخرى في النيجر بالإضافة للموجودين في الجزائر وموريتانيا ومالي(٩٣). وكانت المصادر الغربية قد ادعت بأن ليبيا زودت رجال الطوارق في شمال النيجر بأسلحة صغيرة حديثة وبطاقات هوية ليبية مما جعل من الصعب على القوات الحكومية ضعيفة الانتشار السيطرة عليهم، وأن راديو طرابلس بدأ في بث برامج حث فيها البدو الرحل في النيجر على التمرد. كما زعمت تورط ليبيا في محاولة الانقلاب الفاشلة على نظام كونتشي في عام ١٩٧٥ من قبل رجال قبائل الهوسا الساخطين(٩٤).

ومع تصاعد وتيرة الحرب الأهلية في تشاد في عام ١٩٧٨ والتي تدخلت ليبيا فيها بدأت النيجر في التحرك لبناء مؤسستها العسكرية المتواضعة واقتناء بعض الطائرات الحربية الأمريكية وبعض السيارات المصفحة الفرنسية وذلك لتعزيز دورياتها الصحراوية، ولطمأنة السكان المحليين الذين شعروا بالقلق من الأحداث في تشاد(٩٥). وقد ادعت بعض الدوائر الدبلوماسية الغربية أن القذافي أثناء تدخله في تشاد قرر التدخل أيضًا في النيجر مستخدمًا مبرر اتهام الحكومة في نيامي باضطهاد الطوارق(٩٦).

كما زعمت بعض التقارير الصحفية الغربية أن ليبيا حتى أواخر السبعينيات واصلت تجنيد وتدريب رجال قبائل شمال النيجر لمهاجمة المسئولين والمنشآت الحكومية وأن القذافي دعاهم علنًا إلى التمرد ضد الحكومة في عام ١٩٨٠(٩٧). وقد أفادت المصادر الغربية أن ذلك سبَب ضغطًا كبيرًا على حكومة كونتشي؛ بسبب اقتراب مناطق الطوارق من مواقع رواسب اليورانيوم مصدر دخلها الرئيس(٩٨). وكان الذي أزعج النظام السياسي في النيجر هو التقارب السياسي والأيديولوجي

بين نظام القذافي ونظام الرئيس كريكو Kerekou في بنين منذ أواخر عام ١٩٧٧، وبالتالي التهديد الليبي المباشر للنيجر؛ لأن ميناء كوتونو أصبح الميناء الرئيس لتصدير شحنات اليورانيوم النيجري إلى الخارج(٩٩).

كانت كافة المحددات السابقة التي أدت لتوتر العلاقات بين النيجر وليبيا قد جعلت كونتشي يعمل على التهدئة مع القذافي؛ فقرر الاستجابة للمطالب الليبية ببيع شحنات من خام اليورانيوم لطرابلس(١٠٠). وبالفعل بلغت مشتريات الليبيين من اليورانيوم النيجري في عام ١٩٧٩ مائة وخمسون طنًا بالأسعار التي حددها الشركاء الدوليون(١٠١). وقد التقت رغبة الحكومة الليبية للحصول على اليورانيوم مع التحديات التي واجهت نيامي والتي تمثلت في انخفاض الأسعار العالمية له، حيث لاح في الأفق في عام ١٩٨٠ بوادر هذا الانخفاض والدور الذي لعبته فرنسا بإقناعها للشركاء من أجل منح سعر سياسي مرتفع للنيجر –كما أوضحنا سابقًا– من أجل مواجهة الضغوط الاقتصادية؛ فكان على الحكومة النيجرية دفع فاتورة استيراد النفط الذي تحتاجه البلاد في ظل ارتفاع أسعاره العالمية في أواخر السبعينيات، كما كانت في حاجة للمال السريع من أجل زيادة الموارد اللازمة لرفع الناتج القومي الإجمالي وتجهيز البنية التحتية التي لا غنى عنها بالإضافة إلى توفير التعليم لأطفالها. وعلى ذلك قررت بيع كمية من اليورانيوم بلغت خمسمائة طن لليبيا مقابل تسع وعشرين ألفًا وخمسمائة فرنكًا أفريقيًا للكيلو وهو مبلغ مرتفع عن السعر الفرنسي بحوالي خمسة آلاف فرنك أفريقي للكيلو(١٠٢). وكانت الجريدة الرسمية لجمهورية النيجر قد أكدت أن ليبيا لم تشترِ في عام ١٩٨٠ إلا ثلاثمائة وثمانون طنًا من اليورانيوم على عمليتين الأولى مائة وثمانون طنًا والثانية مائتي طنًا(١٠٣).

وفي عام ١٩٨١ انخفض السعر العالمي مرة أخرى ونجحت فرنسا في إقناع الشركاء بسعرٍ سياسي قدره عشرون ألف فرنك فرنسي لكيلو اليورانيوم، وكان هذا يعني خسارة ثمانية مليارات فرنكًا أفريقيًا من الميزانية الاستثمارية لحكومة النيجر، وهنا تدخل المسئولون النيجريون ليسألوا كيف يمكن تثبيت أسعار اليورانيوم؟ وقيل لهم أن التقلبات المرتبطة بقانون العرض والطلب أمر حتمي في اقتصاد السوق، وبناء على ذلك ساد اعتقاد بين المسئولين في النيجر بأن انخفاض الأسعار ناتج عن سياسة متعمدة، وهي سياسة تخويف إن لم تكن معاقبة، وبالتالي كان على النيجر وهي الدولة الصغيرة أن ترفض الاستسلام لإملاءات الدول القوية، وبالتالي لم يتردد الكولونيل سيني كونتشي

في بيع اليورانيوم لليبيا في عام ١٩٨١ لدرجة أن أصبحت المشتري الثاني بعد فرنسا بقيمة ألف ومائتين واثنى عشر طنًا[١٠٤].

وكانت الدول الغربية وعلى رأسها الولايات المتحدة الأمريكية –كما أوضحنا– قد انزعجت كثيرًا من بيع يورانيوم النيجر لليبيا، بل وأعطته أولوية كبيرة في الاهتمام الدولي والمراقبة حتى وصل إلى المناقشات الرئاسية لدى القوى الغربية[١٠٥]. فقد تساءلت الحكومات الغربية لماذا اشترت طرابلس من النيجر في عام ١٩٨١ ثلاثة أضعاف كمية اليورانيوم التي اشترتها في عام ١٩٨٠، وما يمكن أن تحتاجه طرابلس من مثل هذه الكميات غير واضح لأن ليبيا ليس لديها سوى مفاعل أبحاث صغير أقامه الاتحاد السوفييتي ولا يحتاج سوى كميات صغيرة وليست هذه الكميات الكبيرة[١٠٦]. ويبدو أن إدارة ميتران الفرنسية كان عندها قبولًا مبدئيًا لفكرة بيع النيجر اليورانيوم لطرابلس، وقد ظهر ذلك عند زيارة كونتشي لباريس في يوليو ١٩٨١ حيث لم يدين تدخل القوات الليبية في تشاد، وأن ذلك لاقى قبولًا لدى الرئيس الفرنسي الذي بدأ نوعًا من التهدئة مع نظام القذافي[١٠٧].

وقد أشار بعض الخبراء إلى أن ليبيا حصلت على هذا الكم من اليورانيوم ربما لبيعه لدول أخرى مثل العراق وباكستان وسوريا، وذلك رغم أن العراق اشترت بشكل مباشر من النيجر حوالي مائة طن من اليورانيوم في عام ١٩٨١[١٠٨]، وهذا جعل الدول الغربية تربط بين هذا اليورانيوم الذي اشترته العراق[١٠٩] وبرنامج العراق النووي الذي ضم العديد من المفاعلات النووية القادرة على إنتاج بعض الأسلحة النووية، وخطر ذلك على إسرائيل ومفاعلاتها النووية[١١٠]. وكانت الدولة الأخرى التي شككت الدول الغربية في بيع ليبيا اليورانيوم لها هي باكستان رغم أنها أيضًا حصلت على مبيعاتٍ مباشرة من النيجر في عام ١٩٨١ بما لايقل عن ستين طنًا، وقد اعتقد أنها صممت برنامجها النووي من أجل تصنيع الأسلحة النووية، ومع ذلك اعتقد بعض الخبراء بأن باكستان حصلت على كمياتٍ ضخمة من اليورانيوم من ليبيا، وذلك قد أجاب على التساؤلات الخاصة بمصدر اليورانيوم الذي حصلت عليه لتنفيذ برنامجها النووي[١١١].

والواقع أن الدول الغربية مارست عن طريق مندوبيها في نيامي ضغوطًا قوية من أجل إثناء كونتشي عن بيع اليورانيوم لدول مثل ليبيا وباكستان والعراق في عام ١٩٨١ عن طريق سؤاله ماذا ستفعل هذه الدول بهذه الكميات من اليورانيوم فكانت إجاباته القاطعة "هذه ليست مشكلتنا نحن مصممون على بيع اليورانيوم الخاص بنا لأي شخص يريد شراءه، تمامًا مثل الفول السوداني وغيره

من المحاصيل الزراعية بشرط التزام هذه الدول بأحكام الوكالة الدولية للطاقة الذرية في فيينا". وعندما تم طرح مسألة خطر انتشار الأسلحة الذرية فأجاب القائد النيجري "نحن نبيع معدن اليورانيوم فقط وهو ما لم يستخدم في صنع القنابل النووية، وأن أولئك الذين لديهم مصانع المعالجة والتكنولوجيا اللازمة هم من يجب أن تتم مطالبتهم بعدم البيع، فهم الخطر وليس نحن"[١١٢]. ولأن النيجر كانت في حاجة ماسة إلى المال فإن كونتشي أعلن "بأنه إذا طلب الشيطان شراء اليورانيوم اليوم سأبيعه له". وعندما اتهمت بعض الدوائر نيامي ببيعها اليورانيوم لليبيا بشكلٍ سري أجاب المسئولون في النيجر أن صفقات البيع لم تكن سرية وأن طائرات الشحن الليبية هبطت علانية لشحن اليورانيوم غير المخصَب المعبأ في براميل زرقاء زاهية، كما أنه تم نشر اتفاقيات البيع في الوثائق الحكومية[١١٣].

وقد أثَر اليورانيوم أيضًا على علاقات النيجر **بدول الخليج**؛ حيث أسهمت العديد من هذه الدول ولا سيما السعودية والكويت في تنمية النيجر منذ أوائل الثمانينيات، وفي إطار المحاولات الحثيثة من قبل الحكومة النيجرية لإيجاد مزيد من الاستثمارات لتعويض الخلل الناتج عن انخفاض الأسعار العالمية لليورانيوم فقد أدخلت في عام ١٩٨١ الشركة الكويتية للتجارة الخارجية والمقاولات والاستثمار SALK كشريكٍ ثالث في شركة تاسا نتغالغ) مع أوناريم من النيجر وكوجيما من فرنسا. وقد اعتبر مشروع تاسا هو المشروع الثالث في النيجر في استثمارات اليورانيوم، وكان متوقعًا أن يبدأ الإنتاج في عام ١٩٨٥، وبذلك ارتفع رأس المال من سبعة مليارات إلى عشرة مليارات ونصف فرنكًا أفريقيًا بين الشركاء الثلاثة[١١٤]. وقد قاوم الفرنسيون بكل قوة دخول الشريك الكويتي في شركة تاسا؛ ففي أكتوبر ١٩٨٠ وفي أثناء المفاوضات نتيجة رفض الوفد الفرنسي غضب كونتشي وضرب بيديه على الطاولة من أجل ضرورة قبول الشركة الكويتية، وذلك أمام محاوريه بقيادة رئيس وكالة الطاقة الذرية الفرنسية والمدير العام لشركة كوجيما ورئيس مجلس إدارة شركة تاسا مما اضطرهم للموافقة على السماح للكويت بحصة في رأسمال الشركة[١١٥]. وهكذا كان اليورانيوم هو المحرك للسياسة الخارجية للنيجر طوال فترة السبعينيات وحتى أوائل الثمانينيات من القرن العشرين سواء في المحيط الدولي أو المحيط الإقليمي.

خاتمة الدراسة

بعد رصد دور اليورانيوم وأثره على الأوضاع في النيجر، وتتبع كافة المتغيرات التي أحاطت بالاقتصاديات والتحولات السياسية الداخلية والخارجية المرتبطة بالنيجر فقد خلصت الدراسة للنتائج الآتية:

تبين من خلال الدراسة اعتماد فرنسا بشكلٍ رئيس في تطوير برنامجها النووي على يورانيوم النيجر؛ وزاد الاهتمام الفرنسي بذلك المعدن الثمين مع زيادة حاجتها لليورانيوم الطبيعي الذي هدفت من خلاله إلى السيطرة على كافة عناصر دورة الوقود النووي واحتكارها وبيعها للدول الغربية، بل وسعت إلى التحكم في تكنولوجيا الإنتاج النووي من خلال احتكار تصدير اليورانيوم للعالم الغربي، ومناطحة الولايات المتحدة الأمريكية في هذا المجال.

وفي مقابل هذا السعي الفرنسي كشفت الدراسة أن الدول الغربية لم تتسابق على الفوز بيورانيوم النيجر ولم تكترث بسيطرة فرنسا واحتكارها للنصيب الأكبر منه؛ فقد كان الشاغل الأكبر للدول الغربية هو منع دول الكتلة الشرقية من الحصول على ذلك المعدن الاستراتيجي؛ وفي ضوء ذلك أبرزت الدراسة حجم التنسيق بين الدول الغربية من أجل تحقيق هذا الهدف.

وأظهرت الدراسة مدى الاستغلال الفرنسي لمقدرات دولة النيجر حديثة الاستقلال وغلبة المصالح الاقتصادية والاستراتيجية الفرنسية على حساب النيجر؛ فأبرزت الدراسة مدى اهتمام فرنسا بوضع الاستراتيجيات والآليات التي تمكنها من استغلال مناجم اليورانيوم في النيجر، ووضعت الخطط وطورت البنى التحتية بالقدر الذي يكفل لها فقط انتزاع هذا المعدن دون إيلاء أهمية تذكر للوضع الاقتصادي للنيجر أو تطوير بنيتها التحتية بشكلٍ عام. ويؤكد هذا أيضًا أن فرنسا لم تقم بأية خطط للتنمية الاقتصادية للنيجر قبل منحها الاستقلال ولكن عندما تم اكتشاف حجم الاحتياطيات من اليورانيوم في النيجر بدأت في وضع الاستراتيجيات الاقتصادية وهي في ظاهرها تنموي، وفي حقيقتها موجهة بشكل مباشر لاستثمار إنتاج المعدن. ومن أسفٍ فإن النتيجة كانت مجرد تكبيل النيجر بمزيد من القيود والقروض وتكريس للاستعمار في شكله الجديد من خلال ما عرف بالتبعية السياسية والاقتصادية لدولة الاستعمار القديم.

كما أبرزت الدراسة مزيدًا من الآثار السلبية التي عانت منها النيجر التي أصبحت تعاني من أزمة كبيرة رغم امتلاكها للمعدن الاستراتيجي، خاصة في ظل حرص فرنسا –من أجل الاحتفاظ

باحتكارها لليورانيوم– على التحكم في وضع الأسس والمنطلقات الاقتصادية للنيجر طبقًا للأولويات الفرنسية والتخطيط للتحكم في لوجستيات صناعة تعدين وإنتاج اليورانيوم دون وضع خطط استراتيجية بديلة من أجل تنمية اقتصادية حقيقية لسكان النيجر، فأصبحت تلك الدولة –وهي تحاول النهوض– تحت رحمة تقلبات الأسعار العالمية لليورانيوم، نتيجة اعتمادها على اقتصاد اليورانيوم وحده، ورغم أنها منتجة له، لم تكن المستفيد الأكبر منه، بل كانت المتضرر الأكبر نتيجة اعتمادها في خططها الاقتصادية والتنموية على سلعة اليورانيوم التي أمسكت فرنسا بخيوط إنتاجه واحتكرت تسويقه واستفادت من تخصيبه.

وقد كشفت الدراسة أيضًا أن فرنسا لم تكتفِ بربط النيجر بها اقتصاديًا فقط وإنما تحكمت أيضًا في ولاء النظام السياسي في النيجر لها، وجعلت اليورانيوم أداة ضغط مستمرة على هذا النظام؛ وذلك عن طريق إزاحة نظام هاماني ديوري المطالب دائمًا برفع حصة النيجر في بيع اليورانيوم الخام أو أيضًا التلويح بضرورة إنهاء الحكم العسكري لكونتشي والعودة للحكم المدني عندما طالب بتعويض النيجر عن الخسائر الفادحة التي ألمت بها جراء انخفاض أسعار اليورانيوم، وذلك كله حتى تظل فرنسا المتحكم الرئيس في عملية إنتاج وبيع اليورانيوم في النيجر.

كما أوضحت الدراسة أن الاستغلال الفرنسي ليورانيوم النيجر لم يترك آثاره السلبية على الصعيد الاقتصادي والتنموي فقط، بل إن فرنسا جعلت من معدن اليورانيوم إطارًا حاكمًا للسياسة الخارجية للنيجر حتى أواخر عام ١٩٨١؛ سواء تجاه الدول الغربية الكبرى أو دول الجوار الأفريقي أو الدول النووية الصاعدة في العالم أو حتى دول الخليج النفطية، وبذلك وضع اليورانيوم أسس التحرك الخارجي لدولة النيجر في محيطها الإقليمي والدولي، فقد حرصت فرنسا ومن وراء الدول الغربية على احتكار هذا المعدن وعدم وصوله لدول الكتلة الشرقية، ولأجل ذلك رصدت العلاقات الخارجية للنيجر، ومبيعاتها من اليورانيوم؛ ولذلك فعندما أفاقت النيجر على كارثة انخفاض أسعار اليورانيوم وأصبح اقتصادها وخططها التنموية على المحك، قرر النيجريون بيع اليورانيوم لمن يدفع أكثر، وهو ما عملت الدول الغربية على مواجهته.

وفي النهاية كشفت الدراسة عن مفهوم "التبعية الاستراتيجية" في شرح علاقة فرنسا بمستعمرتها الأفريقية السابقة من خلال استغلال اليورانيوم، ووضع الآليات الاقتصادية والسياسية للحفاظ على تحكم فرنسا في المعدن، وجعل الدولة الأفريقية في حاجة دائمة للمساعدات والمنح والقروض الفرنسية وربط ذلك كله بحجم الاستفادة الفرنسية من اليورانيوم.

الشكل رقم ١

خريطة توضح مواقع إنتاج اليورانيوم في عام ١٩٧١

خريطة من عمل الباحث اعتمادًا على: – CIA-RDP85T00875R001700020091-8 Intelligence Memorandum, Subject; Uranium in Niger, in Dec, 1971.

الشكل رقم ٢

خريطة توضح الطرق التي كانت مقترحة من أجل تصدير اليورانيوم من النيجر

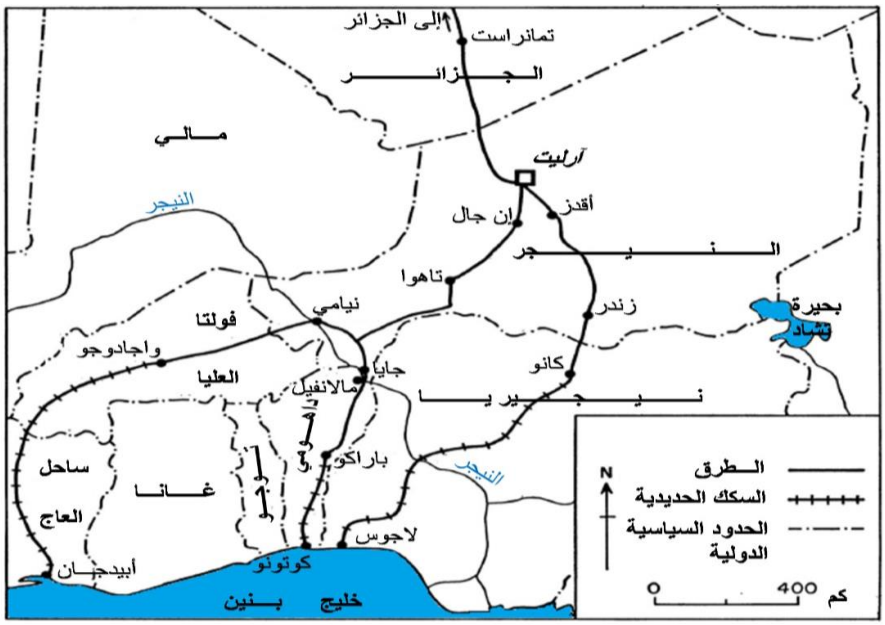

خريطة من عمل الباحث اعتمادًا على Lawless, R.I: Uranium at Arlit in the Republic of Niger, Geography, Vol.59, No.1, Published by; Geographical Association, Jan, 1974, P. 46.

الشكل رقم ٣

رسم توضيحي لمستوطنة أرليت التعدينية في النيجر

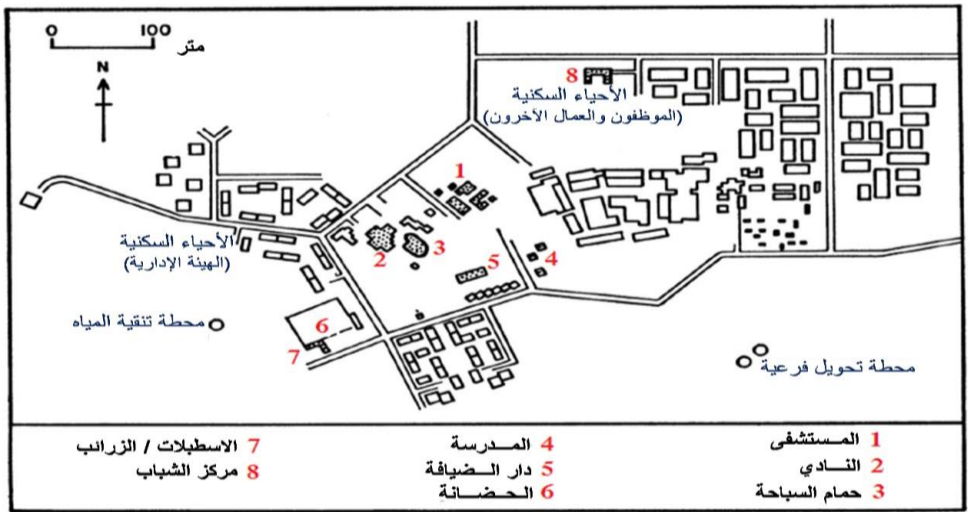

رسم توضيحي من عمل الباحث اعتمادًا على: Lawless, R.I: Op. Cit, P. 48.

هوامش الدراسة

(1) CIA-RDP79- 01090A000400040014-9 – Western Europe Division, Weekly Summery, for Week ending, on 3Jul, 1950.

(2) CIA-RDP82-00850R000100030055-7 –Report, Subject; France: Nuclear, Missile, and Space development, on 26Mar, 1979.

(3) Martin, Guy: Uranium: A Case-Study in Franco-African Relations, The Journal of Modern African Studies, Cambridge University Press, Vol. 27, No. 4, Dec,1989, P.626.

(4) Tertrais, Bruno: Uranium from Niger: A Key resource of diminishing importance for France, Danish institute for international studies, 2014, P. 2,3.

(5) Martin, Guy: Op. Cit, P.627.

(6) CIA-RDP82-00850R000100030055-7 – Loc. Cit.

(7) Ibid.

(8) CIA-RDP85T00875R001700020091-8 – Intelligence Memorandum, Subject; Uranium in Niger, in Dec, 1971.

(9) CIA-RDP82-00850R000100070009-4 – Report, Subject; Present Day Niger's Uranium Deposits discussed, Uranium: Modern Gold Rush, on 12Apr, 1979.

(10) Tertrais, Bruno: Op. Cit, P.2.

(11)) Lawless, R.I: Uranium at Arlit in the Republic of Niger, Geography, Vol.59, No.1, Published by; Geographical Association, Jan, 1974, P. 48.

(12)) CIA-RDP82-00850R000100080011-0 – Worldwide Report; Nuclear Development and Proliferation, Niger; Uranium Mining seen as Key to Overall Development, on 1Jun, 1979.

(13) Lawless, R.I: Op. Cit, P. 46.

(14) Tertrais, Bruno: Op. Cit, P. 2,3.

(15) CIA-RDP85T00875R001700020091-8 – Loc. Cit.

(١٦)انظر الشكل رقم ١ لخريطة المواقع التعدينية في النيجر.

(17) CIA-RDP82-00850R000100080011-0 – Loc. Cit.

(18) CIA-RDP85T00875R001700020091-8 – Loc. Cit.

(19) Lawless, R.I: Op. Cit, P. 47.

(20) CIA-RDP82-00850R000100080011-0 – Loc. Cit.

(21) Lawless, R.I: Op. Cit, P. 48.

(22) Ibid, P. 47,48.

(23) CIA-RDP82-00850R000100080011-0 – Loc. Cit.

(24) CIA-RDP82-00850R000100050045-6 –Niger: Present day Niger's Uranium Deposits Discussed, Uranium Only One Factor, on 22May, 1979.

(25) Martin, Guy: Op. Cit, P.635.

(26) CIA-RDP82-00850R000100080011-0 – Loc. Cit.

(٢٧)انظر الشكل رقم ١ لخريطة المواقع التعدينية في النيجر.

(28) CIA-RDP85T00875R001700020091-8 – Loc. Cit.

(29) CIA-RDP82-00850R000100080011-0 – Loc. Cit.

(30) CIA-RDP82-00850R000100050045-6 – Report, Subject; Niger: Present Day Niger's Uranium Deposits Discussed, Akouta: Second Uranium Mine, on12Apr, 1979.

(31) CIA-RDP82-00850R000100070009-4 – Loc. Cit.
(٣٢)انظر الشكل رقم ١ لخريطة المواقع التعدينية في النيجر.
(33) CIA-RDP85T00875R001700020091-8 – Loc. Cit.
(34) CIA-RDP82-00850R000100080011-0 – Loc. Cit.
(35) CIA-RDP85T00875R001700020091-8 – Loc. Cit.
(36) CIA-RDP82-00850R000100080011-0 – Loc. Cit.
(37) CIA-RDP82-00850R000200060010-2 - Report, Subject; Niger: CCCE Grants Five Loans to Niger, on 18Jan, 1980.
(38) CIA-RDP82-00850R000300100062-9 - Report, Subject; Niger: Results of Galley's Visit, on 27Mar, 1981.
(39) CIA-RDP85T00875R001700020091-8 – Loc. Cit.
(40) Lawless, R.I: Op. Cit, P. 46.
(41) CIA-RDP85T00875R001700020091-8 – Loc. Cit.
(42) CIA-RDP82-00850R000100070009-4 – Loc. Cit.
(43) CIA-RDP85T00875R001700020091-8 – Loc. Cit.
(44) Tertrais, Bruno: Op. Cit, P. 2,3.
(45) CIA-RDP82-00850R000400040046-3 - Report, Subject; Niger: Need for Foreign Assistance During 1981 – 1985 Stressed, on 17Jul, 1981.
(46) CIA-RDP82-00850R000100080011-0 – Loc. Cit.
(47) Ibid.
(48) CIA-RDP85T00875R001700020091-8 – Loc. Cit.
(٤٩)انظر الشكل رقم ٣ لتخطيط مدينة أرليت المنجمية.
(50) Lawless, R.I: Op. Cit, P. 47.
(51) CIA-RDP82-00850R000100080011-0 – Loc. Cit.
(52) CIA-RDP82-00850R000200060010-2 – Loc. Cit.
(53) Lawless, R.I: Op. Cit, P. 47,48.
(54) CIA-RDP85T00875R001700020091-8 – Loc. Cit.
(٥٥)انظر الشكل رقم ٢ لخريطة الطرق المقترحة لنقل اليورانيوم وتصديره خارج النيجر.
(56) Lawless, R.I: Op. Cit, P. 47,48.
(57) CIA-RDP82-00850R000100080011-0 – Report, Subject; Niger: Importance of 'Uranium Road', on 1Jun, 1979.
(58) CIA-RDP82-00850R000100070009-4 – Report, Subject; Present Day Niger's Uranium Deposits discussed, Uranium: Modern Gold Rush, on 12Apr, 1979, Loc. Cit.
(59) CIA-RDP84B00049R000200400095-7 – Memorandum in National Foreign Assessment Center, Subject; Niger: Difficult Crossroads, on 2Oct, 1981.
(60) CIA-RDP82-00850R000500060067-7 - Report, Subject; Niger: Military Regime Can Boast of Good Results, on 12Abr, 1982.
(61) CIA-RDP84B00049R000200400095-7 – Loc. Cit.
(62) CIA-RDP85T00287R000101520001-4 - Memorandum in National Foreign Assessment Center, Subject; Note for the Vice President, Niger, on 10Jul, 1980.
(63) CIA-RDP84B00049R000200400095-7 – Loc. Cit.
(64) CIA-RDP82-00850R000500060067-7 – Loc. Cit.
(65) CIA-RDP85T00287R000101520001-4 – Loc. Cit.

(66) CIA-RDP85T00875R001700020091-8 – Loc. Cit.
(67) CIA-RDP82-00850R000100080011-0 – Loc. Cit.
(68) CIA-RDP82-00850R000300100062-9 – Loc. Cit.
(69) CIA-RDP84S00552R000100010004-5 - Memorandum An Intelligence Assessment Center, Subject: West Africa: Bleak Prospects for the Western Sahel, on 17Dec, 1982.
(70) CIA-RDP82-00850R000300100025-0 - Report, Subject; Niger: Uranium Expected to produce less Income this Year, on 18Feb, 1981.
(71) CIA-RDP84B00049R000200400095-7 – Loc. Cit.
(72) CIA-RDP82-00850R000500060067-7 – Loc. Cit.
(73) Martin, Guy: Op. Cit, P.636.
(74) Ibid, P.636.
(75) Ibid, P.637.
(76) CIA-RDP82-00850R000100050045-6 – Report, Subject;Niger: Present day Niger's Uranium Deposits Discussed, Uranium Only One Factor, on 22May, 1979, Loc. Cit.
(77) CIA-RDP85T01184R000200850001-1 – Memorandum an Directorate of Intelligene, Subject; Africa Review, Niger: Kountche's Mounting Problems, on 30Nov, 1984.
(78) CIA-RDP82-00850R000100070009-4 – Loc. Cit.
(79) Martin, Guy: Op. Cit, P.636.
(80) CIA-RDP85T01184R000200850001-1 – Loc. Cit.
(81) CIA-RDP82-00850R000400070014-5 - Report, Subject;Niger: Authorizations for Uranium Exports During First Half 1981, 4Sep, 1981.
(82) CIA-RDP82-00850R000500060067-7 – Loc. Cit.
(83) CIA-RDP82-00850R000300100062-9 – Loc. Cit.
(84) CIA-RDP82-00850R000400040046-3 - Report, Subject; Niger: Importance of Kountche's Visit to France Noted, on 25Aug, 1981.
(85) CIA-RDP82-00850R000500090009-8 - Report, Subject; Niger: Effects of Decline of Uranium Prices, French Aid Noted, on 4Aug, 1982.
(86) CIA-RDP84B00049R000200400095-7 – Loc. Cit.
(87) CIA-RDP85T00287R000101520001-4 – Loc. Cit.
(88) CIA-RDP84S00552R000100010004-5 – Loc. Cit.
(89) CIA-RDP85T00875R001700020091-8 – Loc. Cit.
(90) CIA-RDP84B00049R000200400095-7 – Loc. Cit.

(91) FCO 39/ 3695 – No. 26 – memorandum produced by information Department in Foreign and Commonwealth office in London, Subject; Chad: Prospects for reconciliation and reconstruction, on 18Jul, 1984.

(92) CIA-RDP79T00975A031200190001-4 – National Intelligence Daily, Special Analysis, Subject; Central Africa: Impact of Chad's Civil War, on 22Mar, 1979.

(93) CIA-RDP06T00412R000200010001-7 – Intelligence Memorandum, Subject; Libya-Chad: Cultural Factors Behind Libyan Intervention in Africa, in Jan, 1981.

(94) CIA-RDP84B00049R000200400095-7 – Loc. Cit.

(95) CIA-RDP80T00942A000800020002-3 - Memorandum An Intelligence Assessment Center, Subject: The Impact on Neighboring Black African States of Chad's Turmoil, on 6Mar, 1979.

(96) CIA-RDP82-00850R000500090009-8 – Loc. Cit.

(97) CIA-RDP86T01017R000707360001-7 – Memorandum at Directorate of Intelligence, Subject; Niger: Near Term Prospects, on 2Oct, 1986.

(98) CIA-RDP82-00850R000500090009-8 – Loc. Cit.

(99) CIA-RDP84B00049R000200400097-5 – African Weekly Review, Subject; Benin: A Growing Base for Libyan Subversion, on 4Nov, 1981.

(100) CIA-RDP84B00049R000200400095-7 – Loc. Cit.

(101) CIA-RDP82-00850R000400060008-3 - Report, Subject; Libya: 'Unusually Large' Uranium Purchases Noted, on 6Oct, 1981.

(102) CIA-RDP82-00850R000300100025-0 – Loc. Cit.

(103) CIA-RDP82-00850R000400070014-5 – Loc. Cit.

(104) CIA-RDP82-00850R000500060067-7 – Loc. Cit.

(105) CIA-RDP87R00029R000200280017-0 - Memorandum at Directorate of Central Intelligence by Deputy Director for National Foreign Assessment, Subject; Libya, on 23Apr, 1981.

(106) CIA-RDP82-00850R000400060008-3 – Loc. Cit.

(107) CIA-RDP82-00850R000400040046-3 – Loc. Cit.

(108) CIA-RDP82-00850R000400060008-3 – Loc. Cit.

(١٠٩) لاحظ أنه تم استدعاء من قبل القوى الغربية وخاصة الولايات المتحدة الأمريكية فكرة شراء العراق شحنات من اليورانيوم من النيجر في عام ٢٠٠٣ مما شكل مبررًا لغزو العراق في هذا العام؛ للمزيد انظر

Tertrais, Bruno: Op. Cit, P. 1.

(110) CIA-RDP87R00029R000200310018-5 - Memorandum at Directorate of Central Intelligence by Deputy Director for National Foreign Assessment, Subject; Iraq, Israel and the Middle East Proliferation problem, on 25Jun, 1981.

(111) CIA-RDP87R00029R000200280018-9 – Cutting of Newspaper " Washington Star" , Subject; Niger says it sold Uranium to Libya, use for Nuclear Weaponry Feared, on 14Apr, 1981.

(112) CIA-RDP82-00850R000500060067-7 – Loc. Cit.

(113) CIA-RDP87R00029R000200280018-9 – Loc. Cit.

(114) CIA-RDP82-00850R000500060039-8 - Report, Subject; Niger: Kuwaiti interest in Uranium Company, on 18May, 1982.

(115) CIA-RDP82-00850R000500060067-7 – Loc. Cit.